



أجوبة على مسائل نحوية

ابن يعيش الموصلي (ت ١٤٣٦هـ)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
تَالْكِتَابِ الْأَمَامِ الْمَحْفَظِ الْأَبْرَقِيِّ الْمُعَمِّدِ بْنِ يَعْيَشِ
الْحَبْلَيِّ رَحْمَةَ اللَّهِ مَحْمَدَهُ مَسَائِلِ وَرَدَتْ عَلَيْنَا مِنْ دِمْشِقِ
عَلَيْ يَدِ الْكِتَابِ الْمُفْتَقِيِّ الْعَالَمِ الْمَحْفَظِ الْأَبْرَقِيِّ ضَرَارَ الْمَشْقُورِ وَمَحْمَدَ
فَانِيَّ مَحْصُورَ مِنَ الْكَلَامِ عَلَيْهَا وَبِاسِهِ التَّوْفِيقِ الْمُسْتَلِّهِ
الْأَوَّلِيِّ قَوْلَهُ لَوْلَاهُ فَيَا يَا بَادِيْسَتْ بِقَيْمَالَانِ كَانَ الْمَغْفِقُونَ
لَا مَرْصِدَ لِهَا وَالنَّاتِمَةَ لَا عُلْهَافَ لِهَا فِي حِبْرِيْلِ يَرْفَعُ مَا بَعْدَهَا
بَعْنَ الْفَاعِلِ فَنِيْيَ عَمِّنِ الْحَدُورَتِ وَالْوَقْتَوْعَ وَالْحَوَادِيْنِ
أَعْلَمَ كَانَ التَّنَافِقَةَ تَحْمَلَهُ لَعْنَيْتُ بِمِنْ الْفَعَالِ الْحَقِيقِيَّةِ

١

دراسة وتحقيق د. حسين يوسف



النشر الرقمي
باعتماد المعهد

السلسلة المحكمة (٤٥)
نصوص

- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد المخطوطات العربية.
- أجروبة على مسائل خورية لابن يعيش الموصلي (ت ٦٤٣ هـ)، المكتبة الرقية، السلسلة المحكمة (٤٥)، نصوص (١٤)، معهد المخطوطات العربية.
- رقم توثيق الألكرسو: ٥٦/١٠/٥٦٩.
- حقوق النشر الرقفي محفوظة لمعهد المخطوطات العربية.
- حقوق النشر الورقي محفوظة للباحث.
- الأفكار الواردة في الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي المنظمة والمعهد.
- يسمح بالنقل عن الكتاب بشرط الإشارة إلى ذلك.

• معهد المخطوطات العربية Institute of Arabic Manuscripts

١١ ش. المدينة المنورة - المهندسين، القاهرة.
ص.ب. ٨٧ - الدقي - القاهرة - ج. ٣ - ع.
هاتف: ٣٧٦١٦٤٠٢ - ٣٧٦١٦٤٠٣ - ٣٧٦١٦٤٥٠ (٤٠٦)
فاكس: ٣٧٦١٦٤٠١ (٤٠٢)
البريد الإلكتروني: turathuna@malecso.org
الموقع الإلكتروني: www.malecso.org



نشرة أولى رقية
٤٠٢ - ١٤٤١ م

حمدى الآخرة إمام / يناير ٢٠١٧م

السنة الثالثة
السلسلة المحكمة (٢٥)
نوصو

النشر الرقمي
باعتماد المعهد



مكتبة تراثية شهرية تغطي الدخول بالتراث إلى العالم الرقمي دخولاً يحافظ على هيبته وتقاليده نشره، كما تغطيه ترسيخ هذا الدخول بتقديم نماذج لكتاب المحتفظين من جهة، وتشجع الشدائد بمراجعة أصحابها علمياً ومنهجياً وأخراجها بتأريخها لأنقى من جهة أخرى.

الم الهيئة الاستشارية

المدير المسؤول	أحمد العبادي	المغرب
ورئيـس التحرير	أحمد بن محمد الضبيب	السعودية
فيصل الحسيني	حسن الشافعـي	مـصر
	الـحـلـيلـ الـلـحـوـي	مـورـيـتـانـيا
	رضـوانـ السـيد	لـبـانـ
مـديـرـ التـحرـير	عبدـ اللهـ يـوسـفـ الغـنـيمـ	الـكـوـيـتـ
يوـفـ اـشـتـاريـ	فـخـرـ الـدـيـنـ قـبـاـوـةـ	سـورـيـةـ
	هـادـيـ حـسـنـ حـوـدـيـ	الـعـرـاقـ



مـقـرـبـ الـعـلـ

إخراج في: أسماء خضرى. أريكة رفقة: أحد منشوارى. دعاية واعلام: إقبال سامي أحد.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السلسلة المحكمة (٤٥)

نصوص (١١)

أجوبة على مسائل نحوية

لابن يعيش الموصلي (ت ٦٤٣ هـ)

تحقيق

د. حسين يوسف

فهرس

الملخص والكلمات المفتاحية بالعربية	٩
الملخص والكلمات المفتاحية بالإنجليزية	١٠
المقدمة	١٢
١: المحب (ابن يعيش)	١٣
١/١: اسمه ولقبه ونسبه	١٣
١/٢: رحْلَاتُه	١٣
١/٣: أساتذته	١٣
١/٤: مؤلفاته	١٤
١/٥: أقوال العلماء فيه	١٤
١/٦: وفاته	١٥
٢: السائل (ابن الشيرازي)	١٦
٢/١: اسمه ولقبه ونسبه	١٦
٢/٢: رحْلَاتُه	١٦
٢/٣: أساتذته	١٧
٢/٤: مؤلفاته	١٧
٢/٥: أقوال العلماء فيه	١٧
٢/٦: وفاته	١٨
٣: الأجوبة	١٨
٣/١: توثيق العنوان، ونسبته إلى المؤلف	١٨
٣/٢: قيمة المخطوطه العلمية	١٩
٣/٣: مَصَادِرُه	٢٠
٣/٤: منهج المؤلف	٢٢
٤: التحقيق	٢٣
٤/١: منهجه	٢٣
٤/٢: وضُفْ لُسْخَه	٢٤
النص محققاً	٢٨
ثُبَّتَ الْمَصَادِرُ وَالْمَرَاجِعُ	٤٨

الملخص:

بين دَفَّيْ هذه المخطوطة ثلاثة عشر سُؤالاً نحوياً وصرفياً، هذه الأسئلة أثارها ابن الشِّيرازِي، (المعروف بالحافظ أبي نصر الدمشقي) على العَلَّامَةِ ابن يعْيَشَ الْخَلِيَّ، وقد بَسَطَ ابن يعْيَشَ أَجْوَبَتِهِ، وَفَصَّلَهَا أَيْمَانَ تَفْصِيلٍ، فَلَمْ يَتَرَكْ لِسَائِلِهِ تَسْأُلٌ.

غَلَبَ عَلَى هَذِهِ الأَسْئَلَةِ جَانِبُ النَّحْوِ، فَكَانَ لَهَا النَّصِيبُ الْأَوْفِ، وَكَانَتْ هُنَاكَ مَسَائِلَانِ صِرْفِيَّانِ: إِحْدَاهُمَا: تَعْلَقُ بِعَلَةِ مَنْعِ بَعْضِ الْأَلْفَاظِ التَّصْغِيرَ كَ(عَنْدَ، وَسَوْيَ، وَكُلَّ). وَالثَّانِيَةُ: تَعْلَقُ بِوْزَنِ (لَيْسَ)، وَسَائِلُ الْمَسَائِلِ تَدُورُ فِي فَلَكِ النَّحْوِ، وَلِبِ مَسَائِلِهِ.

الكلمات المفتاحية:

[أَجْوَبَةٌ - مَسَائِلٌ - نَحْوَةٌ - يَعْيَشُ - الشِّيرازِيٌّ].

Abstract

There are thirteen grammatical and morphological questions between two sides of this manuscript. These questions were asked by Ibn al-Shirazi (known as Hafiz Abu Nasr al-Dimashqi) for the scholar Ibn Ya'esh al-Halabi who answered al-Shirazi answers, explained them accurately, and did not leave any need to more questions. These questions were dominated by the topic of grammar, and it had the fullest share. There were two morphological issues: The first relates to the inability to diminish certain words "endearment or depreciating" (e.g., enda, sewa, and kull). The second relates to the morphemic weight (laisa), and all other issues related to grammar, and the core of its topics.

Keywords: Answers, Issues, Grammar, Ya'esh, al-Shirazi

مقدمة

الحمد لله الذي اخصل هذه الأمة بأفصح الألسنة وأفسح الأذهان، وشرف علماءها بالافتتان في أفنين العربية وفصاحة اللسان، وجعل لذلك قواعد تنظم الشارد الأبد، والصلوة والسلام الأستان الأكملان على سيد المرسلين، وخيرة العالمين الذي حُثِّمت بنبوته العامة النبوة، ونسخت بشرعيته الشامة الكتب المطلوقة، وأصلى وأسلم عليه وعلى آله وأصحابه ما احتاج مملقاً إلى صلة وبيت شعر إلى قافية متصلة، ما احتاج فرض الحج إلى طواف وقرير الشعر إلى قوافي، وبعد...

فقد عزّمت يوماً ما أن أزور المكتبة السليمانية في إسطنبول المعمرة؛ للبحث عن بعض المخطوطات، وقد كان ذلك، وحين كنت أبحث عن كتب مخصوصة، وقع بصربي على رسالة للعلامة ابن يعيش تحت عنوان «أوجوبة على مسائل خروبة» فغلب على ظني أنها لـما تحقق، وأردت أن أعتقد ظني هذا، فراسلت أستاذنا الدكتور محمد حسين المحراصاوي رئيس جامعة الأزهر، فأخبرني أنه لا دراية له بتحقيق هذه المخطوطة، كما أني عرضت الأمر على ذوي العلم بهذا الفن، فلم يقف أحد منهم على تحقيق هذه المخطوطة، وبالرجوع إلى الكتب التي تُعنى بالمخطوطات المحققة منها وغير المحققة، وجدت أن بروكلمان ذكر في كتابه «تاریخ الأدب العربي»^(١) أن لابن يعيش مخطوطة بهذا الاسم، وقد رجعت إلى مقدمة تحقيق كتاب «شرح المفصل» لابن يعيش، وقد ذكر ثمة أن لابن يعيش مخطوطة بعنوان «أوجوبة ثلاثة عشرة مسألة خروبة» ولـما تحقق، وهذا ما ذكر في معجم المؤلفين لعمر رضا كـحالة^(٢)، فعزّمت على أن أشرع في تحقيق هذه الرسالة لما فيها من فوائد قيمة تعود بالنفع على المنشغلين بعلم النحو، والمهتمين به، هذا وأعود بالله من لفظ يجمح، ورأي إلى الخصم يجنب.

(١) تاریخ الأدب العربي ج ٥، ٢٧٥، تأليف: كارل بروكلمان، نقله إلى العربية: د. رمضان عبد التواب، دار النشر: دار المعارف مصر، الطبعة: الثالثة.

(٢) نشر في مجلة الجامعة الإسلامية السنة ١٨ العددان (٦٩، ٧٠) المحرم/جمادي الآخرة ١٤٠٦هـ، بعنوان «مسائل في النحو» تحقيق د. علي سلطان الحكمي، إفادة من د. منيب ربيع، (تراثنا).

المجيء (ابن يعيش)

١/١: اسمه ولقبه ونسبه

أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا بن محمد، الموصلي الأصل، الحلبي المولد والمنشأ، الملقب موفق الدين التحوي، المعروف بـ«ابن الصانع»^(١). ولد ابن يعيش في الثالث من رمضان عام ٥٥٣ هـ الموافق لـ١١٥٥ م.

٢/١: رحلاته

رحل من حلب في صدر عمره قاصداً بغداد، ليحضر مجلس أبي البركات عبد الرحمن بن محمد المعروف بابن الأنباري، ومجالس غيره من علماء بغداد آنذاك. فلما وصل إلى الموصي، بلغه خبر وفاته، فأقام بالموصل مدة مديدة يدرس الحديث، ثم عاد إلى حلب، ووقف حياته على التدرس، فانتفع به خلق كثير من أهل حلب وغيرها، حتى إن الرؤساء الذين كانوا بحلب ذلك الزمان كانوا تلامذته^(٢).

٣/١: أساتذته

قرأ ابن يعيش التحوي على أبي السخاء فتیان الحلبي، وأبي العباس المغربي التمروزي، وسمع الحديث من أبي الفضل عبدالله بن أحمد الخطيب الطوسي بالموصي، وعلى أبي محمد عبدالله بن عمر بن سويدة التكريقي، وبحلب على أبي الفرج يحيى بن محمود

(١) ثقة غير واحد ذكر أنه يعرف بابن الصانع. ينظر: وفيات الأعيان ج ٧ ص ٦، تأليف: ابن خلkan، تج: إحسان عباس، دار النشر؛ صادر - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٤ م. والمختصر في أخبار البشر ج ٣٧، تأليف: أبي الفداء عماد الدين ابن شاهنشاه، دار النشر: المطبعة الحسينية - مصر، الطبعة: الأولى، و تاريخ ابن الوردي ج ٢ ص ١٧٤، تأليف: ابن الوردي المعري، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٦/٥١١٧ م.

(٢) وفيات الأعيان ج ٧ ص ٤٧.

الثقفي، والقاضي أبي الحسن أحمد بن محمد بن نصر بن صغير القيساري، وبدمشق على
تاج الدين الكندي.^(١)

٤/ مؤلفاته

لم يكن ابن يعيش غزير الإنتاج، كثير التأليف، ولعل سبب ذلك انشغاله
بالتعليم، وبناء الإنسان أكثر من انشغاله بالتأليف والمؤلفات، وقد كان هذا ديدن كثير
من العلماء الذين شغلوا بالتعليم عن التأليف، بل إن شرحه للمفصل يعدل *أسفاراً*،
وعلى أي حال، فإن ما وصل إلينا من مؤلفات ابن يعيش ينحصر في الأسفار التالية:

- ١) شرح المفصل.
- ٢) شرح التصريف الملوكي.
- ٣) أوجوبة على مسائل نحوية لأبي نصر الدمشقي.
- ٤) تفسير المنتهي من بيان إعراب القرآن.
- ٥) كتاب في القراءات.^(٢)

٥/ أقوال العلماء فيه

كل من ترجم له، أثنى على علمه وفضله، قال عنه القيفطي - وقد كان معاصرًا
له: لَوْ أَنْصَفْتُهُ، مَا أَجْرَيْتُهُ فِي حَلْبَةِ الْحَسَاقَةِ، وَلَوْلَا أَنَّ الْتَّحْوُقَ قَطْرَةُ الْأَذَابِ، لَنَزَّهْتُهُ عَنْ
مُشارِكَةِ مَنْ قَصَدَهُ وَنَحَاهُ، فَإِنِّي إِنْ وَصَفْتُهُ بِالْتَّحْوِي، فَهُوَ أَدِيبٌ، أَوْ بِالْبَلَاغَةِ، فَهُوَ حَاطِبٌ،
أَوْ بِالْعَدْلَيَةِ، فَهُوَ أَبُو ذَرْعَةَ، أَوْ بِالْمَعْنَى، فَهُوَ مَكْنُونُ ذُرَّهَا، أَوْ بِجَمِيعِ الْفَضَائِلِ وَجَمِيعِهَا، فَهُوَ

(١) المرجع السابق نفسه.

(٢) ذكرت هذه المؤلفات الأربع الأولى في: تاريخ الأدب العربي ج ٥ ص ٢٧٥، أما *السفر الأخير* «كتاب
في القراءات» فقد ذكره عمر رضا كحالة في كتابه: معجم المؤلفين ج ١٢ ص ٢٦٥، تأليف: عمر رضا
كحاله، دار النشر: مكتبة المتن - بيروت.

حالبَ دَرَّهَا.^(١)

وقال معاصره - كذلك - ابن خلگان: «ولما وصلت إلى حلب لأجل الإشغال بالعلم السرير، وهي إذ ذاك أُمّ البلاد، مشحونة بالعلماء والمشغليين، وكان الشيخ موقعاً الذين شيخ الجماعة في الأدب، لم يكن فيهم مثلاً، فقررت في القراءة عليه، وأبتدأت بكتاب (اللَّعْن) لابن جيّ، فقرأه عليه مُعظمه».^(٢)

وقال عنه السيوطي: «وكان ماهراً في التّحْوِيَّةِ وَالْكُضْنِيَّفِ، قديم دمشق، وجالس الكتبي، وتصدر بحلب للإقراء زماناً، وطال عمره، وشاع ذكره، وغالب فضلاء حلب تلاميذه».^(٣)

٦/١ وفاته

لقد أمضى العلامة ابن يعيش حياته في خدمة العلم وطلابه، وكان له أثر بالغ في حلب، فقد ذاع صيته فيها، ولع نجمه، ولا خلاف في أنه كان فيها شيخ أهل الأدب، يقصده طلاب العلم من كل حدب إلى أن لبى نداء ربه سنة ٦٤٣ هـ رحمه الله رحمة واسعة، وجزاه عن العربية وأهلها خير الجزاء.^(٤)

(١) إنباء الرواة على أنباء النحاة ج١٣، تأليف: علي بن يوسف القفطي، ترجمة: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي-القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ ١٩٨٦ م.

(٢) وفيات الأعيان ج٧ ص٤٧.

(٣) بغية الوعاة ج٢ ص٣٥، تأليف: عبد الرحمن السيوطي، ترجمة: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار النشر: دار الكتب العصرية-لبنان، صيدا.

(٤) بغية الوعاة ج٢ ص٣٥.

السائل (ابن الشيرازي)

١/ اسمه ولقبه ونسبة^(١)

هو مُحَمَّدُ بْنُ هَبَةِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ هَبَةِ اللَّهِ بْنِ يَحْيَى بْنِ بُنْدَارِ بْنِ مَمْبِلٍ، القاضي شمس الدين أبو نصر الدمشقي، المعروف بابن الشيرازي، من كبار علماء دمشق وفقهائهم، كان مَوْلَدُهُ فِي ذِي الْقَعْدَةِ سَنَةُ ٥٤٩ هـ^(٢)

٢/ رَحْلَانُهُ

تشير كتب التراجم إلى أن ابن الشيرازي قد طاف في بعض البلدان طلباً للعلم، وسعياً وراء تحصيله، فقد رَحَلَ من دمشق إلى حلب، وثُمَّ سَعَى من قاضي حلب ابن شَدَّادِ، كما تشير كتب التراجم إلى أن ابن الشيرازي قصد مصر ونَهَلَ من معين علمائه،

(١) ورد في مطلع المخطوطة أن السائل هو (أبو نصر الدمشقي)، ولم يُفْضَّل في المخطوطة عن أبي نصر هذه، ومن خلال البحث والدراسة، وجدت أن كنية (أبي نصر) كانت تطلق في دمشق على عالمين

عاصرًا ابن يعيش، أحدهما: هو العلامة ابن عساكر، والثاني: ابن الشيرازي الذي رجحت كونه هو السائل، والذي دفعني إلى ترجيح كون السائل هو ابن الشيرازي لا ابن عساكر، لأن ابن عساكر ولد سنة ٤٩٤ هـ وكانت وفاته سنة ٥٧١ هـ، وابن يعيش ولد سنة ٥٥٣ هـ، وكانت وفاته سنة ٦٤٢ هـ، فحين وفاة ابن عساكر كانت ابن يعيش في الخامسة عشرة من عمره، ومستبعد أن يسأل العلامة ابن عساكر وهو ابن سبعين عاماً -أفترض أن الأسئلة كانت في آخر حياته- ابن يعيش وهو في الخامسة عشرة من عمره، وابن يعيش لم يلْمِع نجمَه إلا في آخر حياته، وأما ابن الشيرازي، فقد كانت ولادته سنة ٥٤٩ هـ، ووفاته سنة ٦٣٥ هـ، وكُونَهُ هو السائل أقرب عندي لكونهما متقاربين في العُمر، والله أعلم.

(٢) طبقات الشافعية ج ٨، تأليف: أبي بكر أحمد بن محمد ابن قاضي شهبة، تعلق: الحافظ عبد العليم خان، دار النشر: عالم الكتب- بيروت، الطبعة: السادسة عشرة.

وفيها أخذ من العلّام الصابوّني، وابن قميّة.^(١)

٣/٢: أساتذته

تذكر الكتب والترجمات التي وقفت عند حياة أبي نصر الدمشقي أنه أخذ الفقه عن القطب التيساوري، وابن أبي عضرون، وأجاز له أبو الوقت السجيري، ونصر بن سيار المروي، وسع من أبي يعلّم الحبوي، والصائين هبة الله بن عساكر، وأخيه الحافظ أبي القاسم، كما سمع من جده القاضي أبي نصر، وفي مصر سمع من العلّام بن الصابوّني، وابن قميّة، وغيرهم.^(٢)

٤/٤: مؤلفاته

لم أقف على كتب تنسب إلى العلّامة أبي نصر الدمشقي في ما وقفت عليه من كتب التراجم، ويبدو أنه نذر نفسه للتعليم، فلم يترك لنا أثراً علمياً يفصح لنا عن مذهبه وأرائه، وقد كان هذا مسلك كبير من أهل العلم الذين أحجموا عن الكتابة والتأليف، وانشغلوا بالدرس والتعليم.

٥/٥: أقوال العلماء فيه

لقد اتفقت كلمة المترجمين لأبي نصر الدمشقي على أنه علّامة زمانه، وسابق أوانه، ذر العلم الكبير، والفقه الغزير، فقد ذكره تاج الدين السبكي، فقال: «وكان ممّوضوا بالرئاسة

(١) ينظر: طبقات الشافعية لأبي قاضي شهبة ج١٨٩، ٩٠، ٩١، وطبقات الشافعية ج٨٦، ١٠٦، تأليف: تاج الدين السبكي، تج: د. عبدالفتاح الحلو، و د. محمود الطناحي، دار النشر: دار إحياء الكتب العربية- مصر، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب ج٨١، ١١١، تأليف: شهاب الدين ابن العياد، تج: عبدالقادر الأرنؤوط، و محمود الأرنؤوط، دار النشر: دار ابن كثير- سوريا، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٩٩٦/٥١٤١٣م.

(٢) ينظر: طبقات الشافعية لأبي قاضي شهبة ج١٨٩، ٩٠، ٩١، وطبقات الشافعية للسبكي ج٨٦، ١٠٦، ١١١، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب ج٨١.

وَالثُّبُلِ وَنَفَادِ الْأَحْكَامِ وَعَدَمِ الْمُحَايَاةِ.^(١) وقد قال عنه ابن كثير: «وَكَانَ سَاكِنًا وَقُوْرًا مَلِيْعَ الشَّكْلِ يَصْرُفُ عَامَةً أَوْقَاتَهُ فِي نَشَرِ الْعِلْمِ... وَكَانَ عَادِلًا فِي حُكْمِهِ مُنْصَفًا».^(٢) وقال عنه تَقْيَى الدِّينُ ابْنُ شَهْبَةَ: «وَكَانَ فَقِيئًا فَاضِلًا خَيْرًا دَيْنًا مُنْصِفًا، عَلَيْهِ سَكِينَةٌ وَوَقَارٌ، حَسَنَ الشَّكْلِ يَصْرُفُ أَكْثَرَ أَوْقَاتَهُ فِي نَشَرِ الْعِلْمِ».^(٣)

٦/٢: وفاته

قضى العلامة أبو نصر الدمشقي حياته في التعلم والتعليم، فهاجر في طلبه، وبدل كل وقته لنشره، وظل على ما بدأ به إلى أن فاضت روحه إلى بارئها في الْيَزِّةَ عَامَ ٦٢٥هـ.^(٤) وقد أجمعَت كتب التراجم على تاريخ وفاته السابق، فرحمه الله رحمة واسعة، وأسكنه فسيح جنانه.

-٣-

الأجوبة

١/٣: توثيق العنوان، ونسبته إلى المؤلف

بالنسبة لما يتعلّق بالعنوان وتوثيق نسبته إلى ابن يعيش، فلا إشكال في ذلك، فقد ذكرت الكتب التي تعنى بالخطوطات وأصحابها أن هذه المخطوطة تدرج تحت عنوان «أجوبة على مسائل نحوية» وهذا ما أثبتته كارل بروكلمان في كتابه «تاريخ الأدب

(١) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ج ٨ ص ٦.

(٢) طبقات الشافعية ص ٨٤٢، تأليف: ابن كثير الدمشقي، تتح: أنور الباز، دار النشر: دار الوفاء- مصر، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٤.

(٣) طبقات الشافعية لابن شهبة ج ٩ ص ٨٩.

(٤) ينظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ج ٩ ص ٩٠، وطبقات الشافعية للسبكي ج ٨ ص ١٠٧. وشذرات الذهب في أخبار من ذهب ج ٨ ص ١١٢.

العربي»^(١)، وقد جاء في مطلع نسخ المخطوط ما يفيد نسبة هذه المخطوطة إلى ابن يعيش من دون شك، أو شبهة، فقد جاء في مطلع المخطوطة: «قَالَ الْإِمَامُ الْخَافِيُّ أَبُو الْبَقَاءَ يَعِيشُ بْنُ عَلَيْ بْنِ يَعِيشَ -رَحْمَةُ اللَّهِ- هَذِهِ مَسَائِلٌ وَرَدَتْ عَلَيْنَا مِنْ دِمْشَقَ عَلَى يَدِ الشَّيْخِ الْفَقِيْهِ الْعَالَمِ الْخَافِيِّ أَبِي نَصِيرِ التَّمَشِيقِ رَحْمَةُ اللَّهِ، فَأَمْلَيْتُ مَا حَضَرَنِي مِنَ الْكَلَامِ عَلَيْهَا وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ». ويبدو أن هذا من كلام النساخ، وهذه المخطوطة -كذلك- مقيدة باسم «أجوبة على مسائل خوبية» في المكتبة السليمانية ياسطنبول.

٢/٣: قيمة المخطوطة العلمية

احتوت المخطوطة مسائل خوبية وصرفية قيمة، وقد أوى المؤلف هذه المسائل أهمية كبيرة، فأجابها إجابة وافية شافية، وذكر ما يتعلّق بكل إجابة من استفسارات وأجابها، فلم يترك لمسائل تساولاً إلا وقد أ Mata اللثام عنه، وهذه المسائل هي:

- ١) القَوْلُ فِي قَوْلِهِمْ: كَوْنُهُمْ قَائِمًا، بِمَاذَا اتَّصَبَ قَائِمًا؟
- ٢) القَوْلُ فِي عَدَمِ مُطَابَقَةِ الْخَبَرِ لِلْمُبَتَدَأِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «أَضَحَّبُ الْجَنَّةَ يَوْمَهُ خَيْرٌ مُشَتَّرًا»^(٢)
- ٣) القَوْلُ فِي تَضَعِيرِ (عِنْدَهُ، وَبِسَوَى، وَغَيْرِهِ).
- ٤) القَوْلُ فِي مِيمِ (أَنْتَمَا)، وَلَا يَأْتِي شَيْءٌ بِحِيَةٍ بِهَا؟
- ٥) القَوْلُ فِي عَلَيْهِ جَوَازِ حَدْفِ فَاعِلِ الْمَضَدِ دُونَ الْفِعْلِ.
- ٦) الْإِخْبَارُ عَنْ رَبِّدِ (الذِي) وَبِالْأَلْيَفِ وَاللَّامِ، وَعَنْ (قَائِمِ) فِي قَوْلِكَ: كَانَ رَبِّدْ قَائِمًا.
- ٧) القَوْلُ فِي: (بَا رَبِّدُونَ) بَيْنَ الْإِعْرَابِ وَالِّيَاءِ.

(١) تاريخ الأدب العربي جه ٢٧٥، تأليف: كارل بروكلمان، نقله إلى العربية: د. رمضان عبد التواب، دار النشر: دار المعارف - مصر، الطبعة: الثالثة.

(٢) الفرقان من الآية (٤٤).

- ٨) القَوْلُ فِي قَوْلِهِمْ: (قِيلَ: إِنَّ زَيْدًا)، هَلِ الْجُمْلَةُ قَائِمَةً مَقَامَ الْقَاعِلِ؟
- ٩) عِلْمُ الْإِضْمَارِ فِي (أَنْ) الْمَفْتُوحَةِ الْمُخْفَفَةِ دُونَ التَّكْسُورَةِ.
- ١٠) القَوْلُ فِي جَوَازِ إِعْمَالِ (إِنْ) التَّأْفِيَةِ عَمَلَ (مَا) عَلَى اللُّغَةِ الْحِجَازِيَّةِ.
- ١١) القَوْلُ فِي الْإِخْبَارِ بِالذِّي، وَبِالْأَلْفِ وَاللَّامِ عَنِ الْثَّاءِ فِي (مَرَرْتُ) وَعَنْ (زَيْدٍ) وَعَنْ (الرَّجُلِ) مِنْ قَوْلِكَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ زَيْدٍ.
- ١٢) القَوْلُ فِي صِحَّةِ قَوْلِهِمْ: أَحْرَجَ مَا أَنْتَ إِلَيْهِ التَّحْوُرُ.
- ١٣) القَوْلُ فِي وَزْنِ (لَيْسَ) وَعِلْمُ إِخْيَاصِصِهِ بِالْمَاتِضِيِّ.

فَكَمَا نَلَاحِظُ أَنَّ هَذِهِ الْمَسَائلُ فِي عُمْقِ النَّحْوِ، وَفِيهَا قَدْرٌ كَبِيرٌ مِنَ الْمَعْلُومَاتِ الْدِقِيقَةِ ذَاتِ الْعِصْلَةِ بِعِلْمِ النَّحْوِ وَالصِّرْفِ، وَلَا تَخْلُو مَسَأَلَةٌ مِنْ هَذِهِ الْمَسَائلِ مِنْ رَأْيٍ جَدِيدٍ، أَوْ فَكْرٍ سَدِيدٍ، فَابْنُ يَعْيَشَ قَدْ أَوْتَيْ قَلْمَانَا ذَاتَ قَدْرَةِ بِيَانِيَةٍ حَارِقَةٍ، وَيَبْدُو ذَلِكَ جَلِيلًا فِي مَنَاقِشَتِهِ لِلآرَاءِ وَعِرْضَهَا فِي هَذِهِ الْمَسَائلِ.

٣/٣: مَصَادِرُهُ

تَنَوَّعَتْ مَصَادِرُ الْمُؤْلِفِ وَتَعَدَّدَتْ، وَيُمْكِنُنَا مِنْ خَلَالِ النَّظَرِ فِي هَذِهِ الْمَخْطُوْطَةِ أَنْ نَجْعَلَ هَذِهِ الْمَصَادِرِ فِي ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ، وَهِيَ:

الْأَوَّلُ: الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ، فَقَدْ كَانَ ابْنُ يَعْيَشَ فِي رِسَالَتِهِ هَذِهِ حَرِيصًا عَلَى رِبْطِ الْمَسَائلِ النَّحْوِيَّةِ - قَدْرِ اسْتِطَاعَتْهُ - بِالذِّكْرِ الْحَكِيمِ، كَمَا فِي الْمَسَأَلَةِ الْخَامِسَةِ حِيثُ حَدَّيْشَ عِلْمَ جَوَازِ حَذْفِ فَاعِلِ الْمَصْدِرِ دُونَ الْفَعْلِ، وَقَدْ ذَكَرَ قَوْلَهُ تَعَالَى: «أَوْ إِظْعَنْتُمْ فِي يَوْمِ ذِي

مشبّبة ○ يَتَبَيَّنَا ذَمِيرَةً»^(١) ولدى حديثه عن (إن) المخففة ذكر قوله تعالى: «إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلِمَنَا حَافِظٌ»^(٢) وفي المسألة العاشرة حيث حديثه عن علة إعمال (ما) النافية دون (إن) ذكر قَوْلَهُ تَعَالَى: «إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً»^(٣)

الثاني: العُلَمَاءُ، تلحظ أن ابن يعيش نقل في رسالته هذه عن ثلاثة من العلماء، وفي مطلع هؤلاء العلماء سيبويه، فقد نقل عنه في المسألة العاشرة حيث حديثه عن النصب بفعل القول (قال)، فقال: قَالَ سِبِّيْوِيْهِ -رَحْمَةُ اللَّهِ- : «إِنَّا تَحْكِي»^(٤) بَعْدَ القَوْلِ مَا كَانَ كَلَامًا لَا قَوْلًا^(٥) وقد نقل عن المبرد، وابن السراج.

الثالث: كلام العرب شعراً ونثراً، دلّل ابن يعيش على ما يقرره من أحكام خوبية بكلام العرب شعره ونثره، كما في المسألة السابعة حيث حديثه عن بناء المنادي، كَوْلَيْهِ: «خُوْ قَوْلِهِ»

*** وَيْلٌ عَلَيْكَ وَوَيْلٌ مِنْكَ يَا رَجُلٌ^(٦)

(١) البلد، الآياتان (١٤-١٥). جاء في شرح المفصل لابن يعيش: «اِنْمَ الْفَاعِلُ لَا يَعْتَدُ حَتَّى يَعْتَدِه عَلَى كَلَامِ قَبْلَهُ، وَالْمَضْدُرُ يَعْتَدُ مُعْتَدِيًّا، وَغَيْرُ مُعْتَدِيًّا. فَيَتَبَيَّنَا جَاهَةً مُعْتَدِلًا مِنَ الْمَضَادِرِ مُتَوْلًا قَوْلَهُ تَعَالَى: (أَوْ إِظْعَامُ فِي بَوْرِهِ ذَي مَشْبَبَةٍ ○ يَتَبَيَّنَا ذَمِيرَةً) فَ(يَتَبَيَّنَا) مَنْصُوبٌ بِالْمَضَدِرِ الَّذِي هُوَ (إِظْعَامُهُ)، وَالْكَثِيرُ: أَوْ إِظْعَامُ هُوَ، فَيَكُونُ الْفَاعِلُ مُقَدَّرًا مُحَدُّوفًا، فَإِنْ صَرَّحَتْ بِالْفَيْلِ، كَانَ الْفَاعِلُ مُسْتَبَرًا، خُوْ: (أَوْ أَنْ أَطْعِمَ يَتَبَيَّنَا)». شرح المفصل لابن يعيش ج ١، ص ٧٦، ٧٥، تأليف: يعيش بن علي الموصلي، تقديم: د. إميل بديع يعقوب، دار النشر: دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١/٥٤٤ م.

(٢) الطارق من الآية (٤).

(٣) يس من الآية (٢٩)

(٤) عبارة المخطوطة: يُمْكِن بَعْدَ القَوْلِ... وقد أثبَتَ ما هو مثبت في الكتاب.

(٥) الكتاب ج ١، ص ١٩٩.

(٦) هذا شطر بيت من البحر البسيط للأعشى، وصدره:

قَالَتْ هُرَيْرَةً لَّمَّا جَئَتْ رَائِئَهَا ***

يُنَظَّرُ: ديوان الأعشى ص ٥٧، والكتاب ج ١، ص ٨٤، وشرح المفصل لابن يعيش ج ١، ص ٣٩.

وأما النثر، فقد ذكر ثلاثة من أمثال العرب لدى حديثه عن أنَّ (أفضل) التفضيل لا يأتي من المفعول، وشذ عن ذلك بعض الألفاظ، فقال: **خُوْ قَوْلِيْمْ فِي الْمَثَلِ: (أَشْغَلَ مِنْ دَاتِ التَّحْيَيْنِ) (١)، وَ (أَرَهَى مِنْ دِيْكِ) (٢).**

٤/٣: منهج المؤلف

سلك المؤلف -رحمه الله- منهجاً يقوم على عرض السؤال في مستهل المسألة، ومن ثم يشرع في الإجابة عنه، وقد كان هذا نهجه في المسائل كلها، وقد كانت إجابته تشرع بقوله: (الجواب)، وقد كانت أجوبته متقاربة في الطول والقصر، فلم يكن يستهاب بشكل مبالغ فيه، بيد أن هناك بعض الإجابات كانت أطول من غيرها لاقتضاء التقام متزيد بياناً، كما في المسألة التاسعة لدى حديثه عن (إن) و (أن) المخففتين من الشقيقة، فقد كان تفسُّه في هذه المسألة أطول من غيرها.

وببدو في منهجه بشكل واضح منهج التشبيه والتنظير، وهو أنه يذكر أشباه ما يدور حديثه حوله ونظائره، ويظهر ذلك واضحاً في المسألة الثالثة لدى حديثه عن علة عدم جواز تصغير (عند، ويسى، وغيره، وكل)، فقال: **أَمَا (عِنْدَهُ)، فَلَا تُصَغِّرْ، لِعَدِمِ تَسْكُنِهَا؛ وَلَا أَنَّ الْعَرَضَ مِنْ تَضَعِيرِ الظَّرِيفِ التَّقْرِيبُ، كَ (تَحْيَيْتَ، وَفُوقَ) إِذَا أَرِيدَ الْقُرْبَ، وَ (عِنْدَهُ) فِي عَيَّاتِ الْقُرْبِ، فَلَمَّا ذَلَّ لَفْظُ (مِسْكِينٍ) عَلَى مَا يَدْلُّ عَلَيْهِ مُصَغَّرٌ، لَمْ يَخْتَجِرْ إِلَى تَضَعِيرِ مَعَ**

(١) يضرب هذا المثل لكثير الانشغال، ومورده: أنَّ امرأةً من بنى تميم الله بن نعبلة، كانت تبيع السن في الجاهليَّة، فأتتها حِروات بن جُبَير الأننصاري يبتاع منها سُمناً، فلم يرَ عندها أحداً، وساومها فحَلَتْ بخَيْرَهَا، فنظر إليه، ثم قال: أمسكيه حتى أنظر إلى غيره، فقالت: حلَّ بخَيْرَها آخر، ففعل، فنظر إليه فقال: أريدُ غيرَ هَذَا، فامسكيه، ففعلت، فلما شَغَلَ يَدِيهَا، سَأَرَرَهَا، فلم تَقْيِرْ عَلَى ذَفَعِهِ حَتَّى قَضَى مَا أَرَادَ وهرَب. ينظر: مجمع الأمثال ج ٢٧٦، تأليف: أبي الفضل محمد بن إبراهيم الميداني، تتح: محمد عبَّي الدين عبد الحميد، دار النشر: دار المعرفة- بيروت، لبنان.

(٢) ينظر المثل في: المستقى في أمثال العرب ج ١٥١، تأليف: أبي القاسم محمود بن عمرو الزمخشري، دار النشر: دار الكتب العلمية- بيروت.

أَنَّ التَّصْغِيرَ وَضُفُّ مِنْ جِهَةِ التَّسْعَى، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: رَجُلٌ، فَمَعْنَاهُ: رَجُلٌ صَغِيرٌ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ، فَلَا يَسْوَغُ تَصْغِيرُ (عِنْدَ).

وقد كان يختتم أجبته -أحياناً- بقوله: (فَأَغْرِفُهُ) كما في ختام المسألة الثامنة، والمسألة السادسة، والمسألة التاسعة، والمسألة الثالثة عشرة.

-٤-

التحقيق

٤/ منهجه

تقتضي طبيعة أي نص يراد تحقيقه القيام ببعض الأمور لإخراج النص المحقق على أكمل وجه، وعلى شكل أقرب ما يمكن إلى مراد المؤلف، ويمكن أن أفرد ذلك ما قمت به بالخطوات التالية:

- ١) آثرت ضبط النص كله ضبطاً صحيحاً وفق القواعد النحوية والصرفية؛ لأنَّ نص قديم، غالباً ما يلبس على القارئ ضبطه ضبطاً صحيحاً.
- ٢) وثقت الآيات القرآنية فنسبتها إلى سورها، وأشارت إلى أرقامها.
- ٣) خرجت الشواهد الشعرية، فنسبتها إلى قائلها، وإلى أبجها، ثم ضبطتها ضبطاً صحيحاً وفق قواعد اللغة، ثم ذكرت موطن الشاهد الشعري في أمهات الكتب.
- ٤) قمت بتأريخ أمثال العرب، فنسبتها إلى قائلها إنْ كان معروفاً، ثم ذكرت موردها ومضربيها، ثم ذكرت مواطن هذه الشواهد في مظانها.
- ٥) علقت على بعض المسائل، فذكرت في الحاشية توضيحات، أو استدراكات لِسَانَ أَرَاءَ تتميّزاً لِسَانَ في صُلْبِ الرسالة.
- ٦) ترجمت للأعلام الواردة في صلب المخطوططة ترجمة موجزة، ثم أحلت إلى مصادر الترجمة.

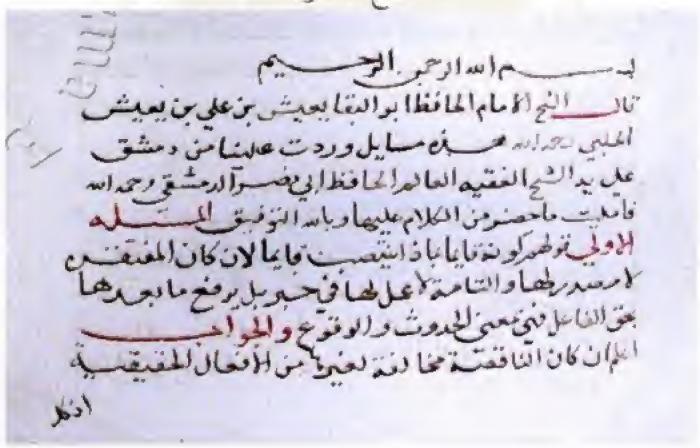
٧) ونقت الأراء المنسوبة إلى أصحابها، وذلك بالرجوع إلى مؤلفاتهم، ومن ثم الإشارة إلى أرقام المجلدات والصفحات.

٤/٤: وَضْفُ نُسْخَه

للنصل المحقق الذي بين أيدينا ثلاثة نسخ:

الأولى: في المكتبة السليمانية في إسطنبول تحت رقم (٣٩/٣٤) وهي النسخة الأساسية التي اعتمدت عليها؛ لكونها واضحة، وليس مصورة عن أصل، وهي تتكون من اثنين عشرة صفحة ونصف، وفي كل صفحة واحد وعشرون سطراً، وكل سطر يحوي ما يقارب عشر كلمات، وكل صفحة في هامشها أول كلمة في مطلع الصفحة التالية.

مطلع المخطوطة



وَذَلِكَ لِأَنَّكُمْ أَنْ يَكُونُونَ بَعْدَ بَدْرِ الْعَيْنِ أَوْ بَعْدَ
 بَدْرِ الْعَيْنِ وَلَيْسَ فِي الْأَفْعَالِ فَعْلٌ سَأَنِ الْعَيْنَ نَمَاقُولَهُ
 نَمَانِ الْعَيْنَ نَعْخَرُ كَاصْبَحَ يَارَكَ قَانِا اصْلَهُ طَبَحَرُ وَالْأَخْنَدُ
 عَلَى جَرَوْلَهُمْ لَكِتْ وَلَقْ وَأَمَانَوْلَهُ وَمَا حَلَ سَاعَ وَلَوْ
 سَلَفَتْ مَنْفَعَهُ فَأَصْلَهُ سَلَفَتْ بَعْدَهُ الْأَمَمُ لَكَنْهُ أَكْنَهُ حَسْرَرَةَ فَالْأَكَنَّ
 فِي الْكَسُورَةِ لِغَةٍ وَفِي الْمَفْتَوْحَةِ مَنْرُورَةٍ وَإِذَا كَانَ لَكَنْكَ فَلَأَبْجُوزُ
 إِذَا كَانَ لَيْكُونُ لِيَفْعُلُ بَالْفَتْحَةِ إِذَا لَوْكَانَ لَكَنْكَ لِبَقْ عَلَى جَاهَدِهِ اَوْ اَنْعَدَهُ
 إِذَا كَانَ الْمَبْيَحُ لِأَبْجُوزُ كَسْكَمَتْ لِمَفْتَحَةِ الْمَرْتَبِ أَصْبَرَ لِأَبْقَرَلَوْلَهُ
 فِي بَخَوْلَهُمْ قَلَمَهُ كَافَالَوْلَهُ لَكِتْ لَكِتْ وَلَيْكَنَ عَدَلَهُ اَلَذِذَ الَّذِذَ
 لَهَيَاتِهِ اَلَهَيَهِ اَلَهَيَهِ يَا لَيْزَمِ مَنْ لَفَلَلَابَلَهُ اِلَيَّهِ فِي الْمَصَارِعِ وَادَلَهُ
 اِذَا كَانَ لَكَنْكَ لِقَنِي اِنْيَكَونُ هِلَزَهُ فَعْلِي بَكَسَرَهُ اَعْنَنُ عَلَى حَدَ صَبِيدَهُ
 الْبَعْرِ وَالْفَيْسَ اَنْ يَقْلِبَ يَاهَ اَلَهَ الْحَمْرَاهَا وَالْعَنَاهَا مَاتَقَبَهُ بَلَحَةَ
 هَابَ فَيَقَالَ إِنَّكَ لَهُمْ تَدْمَوْنَاهُ عَدَمُ الْمَرْقُ وَلَشَهِمَ الْمَرْدَنَهِ الْمَرْدَنَهِ
 وَهُوَ مَوْقِلٌ لِكَتْفِنَهِ مَا لَهُنَّ لَهُنَّ اِلَيَّهِ الْمَصَارِعِ وَمَوْلَهُنَّ فَجَهَدَهُمْ
 وَلَهُمْ مَنْهُ مَصَارِعُهُ وَمَعْنَاهُ تَنِي مَاهِي الْحَالَهُ كَانَ مَاهِي لَكَنَ
 وَلَمَّا خَصَوْهُ اَهْدَى الْمَعْنَى بِلَعْنَظِ الْمَاضِي دَوْنَ الْمَصَارِعِ اَلَّاهُمَّ كَلَّا لَرَدَوْلَهُ
 سَعَنْ بَصَرَهُ لِلْعَلَمَةِ الْمَذَكُورَةِ قَصْرُهُ عَلَى لَهَظَ الْمَاضِي وَلَهَرَيَا تَوَأْ
 بِلَهَظِ الْمَصَارِعِ لَأَنَّهُ لَكَنْ دَطِيلَ الْتَّصْرِفِ فَنَكِيُوْأَعْنَدَهُنَّغَلِيَنَ
 فَعَلَهُمْ وَعَسِيَ وَلَغَيْرِهِ لَمَّا زَرَدَهُمْ الْأَنْجَرَفَ صَرَوْهُمْ بِلَعْنَظِ الْمَاضِي
 نَاهَعَرَفُهُ وَلَمَّا زَرَدَهُمْ بِلَهَظِ الْمَصَارِعِ اَهْلَهُمْ تَهَتَ وَسَاهَرَهُمْ لَهَظِ الْمَصَارِعِ بِلَهَظِهِ

الثانية: وهذه النسخة كانت في مكتبة المسجد النبوى في المدينة المنورة، وقد حاولت
 الوصول إليها كي تكون نسخة ثانية مع نسخى المعتمدة نسخة المكتبة السليمانية، وقد
 تكفل أخ كريم ياحضارها لي من المدينة المنورة، فكان ذلك، ولكن تبين لي بعد ذلك
 أنها نسخة مصورة من الأصل الموجود في المكتبة السليمانية، ولكنها نسخة رديئة معظم
 كلماتها مطموسة، فلم أقدر منها كثيراً.

مطلع المخطوطة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
كَانَ الْجَمِيعُ الْأَمَامُ الْخَانِقُ ابْرَاهِيمُ تَابِعُهُ عَلَيْهِ بْنُ يَعْيَشَ
الْجَمِيعُ مُصَدَّقُهُ مَسَيْلُ وَرَدَتْ عَلَيْهِ مِنْ دِمْشَقِ
عَلَيْهِ بَشَّارُ الْمُقْتَيَّهُ الْمَاهِرُ الْوَظَافِيُّ عَصْرَهُ اَرْمَشُ تَمَّانُهُ
مَاهِرُهُ مَا يَعْلَمُ مِنْ الدِّلَامِ يَأْتِيَهُ اَمَّا اَمْرُهُ فَلَمْ يَرَهُ
لَمْ يَرَهُ بَلْ يَعْلَمُ بِهِ اَذْنَهُ بَلْ يَعْلَمُ بِهِ اَذْنَهُ
لَمْ يَرَهُ بَلْ يَعْلَمُ بِهِ اَذْنَهُ بَلْ يَعْلَمُ بِهِ اَذْنَهُ
هُنَّ اَذْنَهُنَّ مَعَنِيَ الْجَوَدُونَ رَأَوْنَوْهُو
بَلْ كَانَ اَذْنَقَتْهُ مَعَا لِهِ اَعْنَوْهُ اَمْ اَعْنَوْهُ اَمْ اَعْنَوْهُ
اَذْنَهُ

اد كاتب ملحوظ الذي أخذ منه ملحوظ ملحوظ ملحوظ
الحدث ولذلك تكون بال مصدر متعدد ملحوظ زيد في إثباتها
وتفعده حاله تفوه وهذا الفعل يكمل ذاته لأنها على الأرجح
محبطة من الحديث وبيانه يعود ملحوظاً على المحتوى منه ملحوظ
ولذلك كانت تأكيدته ولزم حفظها وفرض حذفه في ذلك
المرس كلام أحد من يروي الحديث أو يذكره ملحوظاً على المحتوى يحوز
ذاته ملحوظة ومتوجهة من المعنون والآخر له حفظه في المحتوى ملحوظ
وحيث المحتوى حفظه ملحوظاً (أيضاً) لأن في المحتوى ملحوظاً
ملحوظ ذلك المحتوى ملحوظة مع كان لأنها قد صارت ملحوظة من الحديث
ولذلك لأن كان لأنها في الحديث لا يجوز أن يذكرها المصدر ملحوظاً
كان ز ملحوظاً كلاماً لا يقال قام ز ملحوظاً لأن ذلك كلاماً ملحوظاً
لأنه المحتوى الأول في المحتوى المفظحة ثالثة تأكيد ملحوظ
نما ملحوظة وكره ملحوظة وتفوه ملحوظة فلما هم ملحوظ
دون انتظاره وذاته أن المصدر يزيد بـ ز والنضال فكان المحتوى
وان كان تأكيداً ملحوظاً لل مصدر همها ملحوظاً على المحتوى المفظحة
لأنه ملحوظاً على المصدر المفظحة بما ذكره ملحوظة ملحوظة
فأشار إلى المحتوى المفظحة ملحوظة ملحوظة المحتوى
رث بالاستدلال على المحتوى ملحوظة ملحوظة المحتوى
بعض المحتوى ملحوظة لأن من مساعدة همها وتأكيد المحتوى
بمصدر ملحوظة ملحوظة ملحوظة حفظها المكان العام وذاته
ذاته أذاؤقت في المحتوى ملحوظة تأكيد أذاؤقت في المحتوى

الثالثة: وأما النسخة الثالثة، فقد أشار إليها بروكلمان في كتابه (تاريخ الأدب العربي) وذكر أنها موجودة في المتحف البريطاني ثان (١٤٣) رقم (٩) ^(١) ولم أتمكن من الوصول إلى هذه النسخة المسروقة بغير حق شأنها شأن آلاف نفائس المخطوطات التي سرقت إبان فترة الاحتلال البريطاني للوطن العربي.

(١) تاريخ الأدب العربي جه ٤ ص ٤٧٥.

[النَّصْ مُحَقَّقًا]

قال الإمام الحافظ أبو التقاء يعيش بن علي بن يعيش - رحمة الله - هذه مسائل
وردت علينا من دمشق على يد الشيخ الفقيه العالم الحافظ أبي نصر الدمشقي رحمة الله،
فأميلت ما حضرني من الكلام عليها وبالله التوفيق.

المسألة الأولى

قولهم: كونه قائمًا، بماذا انتصب قائمًا؟ لأنَّ (كان) المفترقة لا مصدر لها، والثانية
لا عمل لها في خبرِي، بل يرفع ما بعدها يحقِّ القائل، فهي بمعنى الحدوث والوقوع،
والجواب: اعلم أنَّ (كان) الناقصة مخالفةٌ لغيرها من الأفعال الحقيقية، إذ كل فعل دالٌّ
على الحديث الذي أخذ منه^(١) وعلى زمن ذلك الحديث؛ ولذلك تؤكده بال مصدر، فتقول:
ضرَبَ زيدٌ عمراً ضرباً، وقعد خالداً قعوداً، وهذا الفعل - أعني كان - إذا كان دالاً على
الرَّeman مجرداً من الحديث معييناً عما احتجَل منه من الحديث؛ ولذلك كانت ناقصة، ولزم

(١) تشير هذه العبارة إلى مذهب ابن يعيش في أصل المشتقات، فهو يرى أنَّ الأفعال مأخوذة من الحديث، أي: المصدر.

خَبَرُهَا، وَلَمْ يُسْمَعْ حَدْفُهُ^(١) مَعَ أَنَّ فِيهِ أَمْرَيْنِ كُلُّ وَاجِدٍ مِنْهُمَا يُسْعِيُ الْحَدْفَ: كُوْنُهُ مَفْعُولًا وَالْمَفْعُولُ يَجُوزُ حَدْفُهُ وَسُقُوطُهُ مِنَ الْلُّفْظِ، وَالْأَخْرُ: كُوْنُهُ خَبَرًا لِلْمُبْتَدَأِ فِي الْأَصْلِ، وَخَبَرُ الْمُبْتَدَأ يَجُوزُ سُقُوطُهُ أَيْضًا، إِذَا كَانَ فِي الْلُّفْظِ مَا يَدْلُّ عَلَيْهِ، وَمَعَ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ سُقُوطُهُ مَعَ كَانَ، لِأَنَّهُ قَدْ صَارَ عِرْضًا مِنَ الْحَدْثَ، وَلِأَجْلِ أَنَّ (كَانَ) لَا يُفِيدُ الْحَدْثَ، لَا يَجُوزُ أَنْ يُؤْكَدَ بِالْمَصْدَرِ، فَلَا يُقَالُ: كَانَ رَبِيدٌ قَائِمًا كَوْنًا، كَمَا يُقَالُ: قَامَ رَبِيدٌ قَيَامًا، لِأَنَّ الْتَّأْكِيدَ شَكِينٌ مَا أَفَادَهُ الْلُّفْظُ الْأَوَّلُ، فَإِذَا لَمْ يُفِيدُ الْلُّفْظُ حَدْثًا، لَا يَصْحُ تَأْكِيدُهُ بِحَدْثٍ، قَائِمًا فَوْلَهُمْ: وَكُوْنُهُ قَائِمًا، وَخَبَرُ ذَلِكَ، فَإِنَّهَا هُوَ كَلَامٌ مَحْمُولٌ عَلَى مَعْنَاهُ دُونَ لَفْظِهِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْمَصْدَرَ يُقَدَّرُ بِأَنَّ وَالْفِعْلِ، فَكَانَ التَّقْدِيرُ: وَأَنْ كَانَ قَائِمًا، فَأَنْتِصَابُ الْمَصْدَرِ هَاهُنَا بِإِغْيَابِ الْفِعْلِ الْمُقَدَّرِ، لَا بِإِغْيَابِ الْمَصْدَرِ التَّلْفُظِ بِهِ، فَأَغْرِفَهُ.

(١) مَسْأَلَة حَذْفِ خَبَرٍ (كَانَ) مَا اخْتَلَفَ فِيهِ النَّحَاةُ، وَالْجَمِيعُ عَلَى عَدْمِ جُوازِهِ لَا اخْتَصَارًا، أَيْ: بَدْلِيلٌ، وَلَا اقْتِصَارٌ، أَيْ: دُونَ دَلِيلٍ عَلَى الْمَحْذُوفِ، وَلِزِيدٍ مِنَ الْأَرَاءِ، يَنْظَرُ: الْحَصَانَصُ ج٤ ص٣٧٧، تَأْلِيفُ: أَبْنِ چَقِيٍّ، دَارُ النَّشْرِ: الْهَبْنَةُ الْمَصْرِيَّةُ الْعَامَّةُ لِلْكِتَابِ، الطَّبْعَةُ: الْرَّابِعَةُ، التَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ فِي شَرْحِ كِتَابِ التَّسْهِيلِ ج٤ ص٢٠٠، تَأْلِيفُ: أَبْنِ حَيَانِ الْأَنْدَلُسِيِّ، تَحْ: دَحْسَنُ هَنْدَوِيٍّ، دَارُ النَّشْرِ: دَارُ الْقَلْمَنْ-دَمْشَقِ، الطَّبْعَةُ: الْأُولَى، وَتَمَهِيدُ الْقَوَاعِدِ بِشَرْحِ تَسْهِيلِ الْفَوَانِدِ ج٣ ص١١٥، تَأْلِيفُ: مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ الْمَعْرُوفِ بِنَاظِرِ الْجَيْشِ، تَحْ: أَدَّ. عَلِيٌّ مُحَمَّدٌ فَاحِرٌ وَآخَرُونَ، دَارُ النَّشْرِ: الْقَاهِرَةُ-مَصْرُ، الطَّبْعَةُ الْأُولَى: ١٤٢٨هـ وَلَا أَرَى بَأْسًا فِي حَذْفِ خَبَرٍ (كَانَ) إِنْ دَلَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ، فَحَذْفُ مَا يَعْلَمُ جَائزٌ، وَهَذَا مَا يَرَاهُ الْأَخْفَشُ، وَابْنُ جَقِيٍّ، وَابْنُ الشَّجَرِيِّ، يَدْلِيلُ أَنَّ الْعَرَبَ قَالُوا: قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا أَنْ يَكُونُ رَبِيدٌ، وَمَا جَاءَ فِي أَحَدٍ إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَبِيدٌ، تَرْفَعُ رَبِيدًا عَلَى أَنَّ (يَكُونُ) تَاتِةً، وَهُوَ قَوْلُ الْجَمِيعِ، وَأَجَارَةُ الْأَخْفَشِ، وَأَجَارَةُ أَنْ تَكُونُ تَاتِةً عَلَى حَذْفِ خَبَرٍ (يَكُونُ). يَنْظَرُ: ارْتِشَافُ الضرِبِ مِنْ لِسَانِ الْعَرَبِ ج٣ ص١٥٤، تَأْلِيفُ: أَبْنِ حَيَانِ الْأَنْدَلُسِيِّ، تَحْ: رَجْبُ عَشَانَ مُحَمَّدٌ، مَرْاجِعَهُ: رَمَضَانُ عَبْدُالْعَوَابِ، دَارُ النَّشْرِ: مَكْتَبَةُ الْخَانِجِيِّ بِالْقَاهِرَةِ، الطَّبْعَةُ الْأُولَى، ١٤١٨هـ.

المسألة الثانية

قال: قوله تعالى: «أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقْرًا»^(١) أَصْحَابُ الْجَنَّةِ رُفَعَ بِالْبَيْنَادِ، وَالْخَيْرُ (خَيْرٌ)^(٢)، وَفِيهِ ضَمِيرٌ يَعُودُ إِلَى الْبَيْنَادِ^(٣)، وَلَمْ يَجْمَعْ الْخَيْرُ مَجْمَعَ الْخَيْرِ عَنْهُ، لِأَنَّ (مِنْ) مُرَادَةً هُنَّا^(٤)، وَالْقَنْدِيرُ: أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقْرًا مِنْ عَيْرِهِمْ، وَسَاعَ حَدْفُهَا لِتَقْعَمُ الْعِلْمُ بِهَا^(٥)، وَ(مِنْ) يَسْوَغُ حَدْفُهَا إِذَا وَقَعَتْ فِي الْخَيْرِ، تَحْوِي قَوْلَهُ تَعَالَى: «اللَّهُ أَكْبَرٌ»^(٦)، وَلَا يَحْسُنُ الْحَذْفُ مَعْنَاهُ إِذَا كَانَتْ صِفَةً؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ

(١) الفرقان من الآية (٤٤).

(٢) قال السمين الحلبي في الدر المتصون: «قوله: «خَيْرٌ مُّسْتَقْرًا وَأَحْسَنُ» في «أَفْعَلُ» هنا قولان: أحدهما: أنها على تابعها من التفضيل، والمعنى: أن المؤمنين خير في الآخرة مستقرًا من مستقر الكفار، وأحسن مقليلًا من مقيبلهم، لفرض أن يكون لهم ذلك، أو على أنهما خير في الآخرة منهم في الدنيا. والثاني: أن تكون مجرد الوصف من غير مفاضلة». الدر المتصون ج ٤ ص ٧٥، تأليف: أحمد بن يوسف، المعروف بالسمين الحلبي، تتح: د.أحمد الخراط، دار القلم، دمشق.

(٣) لابد أن يكون هناك رابط بين المبتدأ وخبره إذا كان جملة، ولا يكون الخبر جملة من هذا الرابط إلا في بعض الحالات، وقد يكون الرابط ضميرًا، كقولهم: محمد أبوه كريم، أو اسم إشارة، كقولك: الشجاع ما الشجاع؟ أو العُوم، بحيث يكون الخبر فيه من العموم ما يشمل المبتدأ وغيره، كقولك: المسلم نعم الرجل، هذه هي أهم الروابط، وئمة عيّرها، وقد لا يحتاج إلى الرابط إذا كان الخبر هو المبتدأ في المعنى، كقولك: نُظْفِي الله حسبي، فالنطق هو قولك: الله حسي نفسه، وأما إذا كان الخبر مفردة، فهو يتحتم الضمير إذا كان مشتملاً كما في نصنا أعلاه، أو مُؤَذِّلاً بمثني، كقولك: الرجل أسد، أي: شجاع.

(٤) وذلك لأن اسم التفضيل إذا كان معتبرًا بـ(أمين)، يلزم الإفراد والشذوذ.

(٥) حَدْفُ مَا يَعْلَمُ جَائِزٌ، كَمَا قَالَ ابْنُ مَالِكٍ - رَحْمَهُ اللَّهُ -

وَحَدْفُ مَا يَعْلَمُ جَائِزٌ كَمَا تَقُولُ: زَيْدٌ، بَعْدَ مَنْ عَنْدَكُنَا؟

(٦) في كلنا نُسْخَى المخطوطة (أ) و (ب)، تَحْوِي قَوْلَهُ تَعَالَى: ... وَالْحَقِيقَةُ أَنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ آيَةٌ مَكْوَنَةٌ مِنَ الْمُبْتَدَأِ (الله) وَالْخَيْرُ (أَكْبَرُ). في القرآن الكريم، ولكن هناك آيات متعددة ورد فيها لفظ الجلالة (الله) مضافًا إليه مسبوقًا بمبتدأ، ثم جاء الخبر (أَكْبَرُ)، كقوله تعالى: «وَرِضْوَنَ مِنَ اللَّهِ أَكْبَرُ» التوبية من الآية (٧٢) «وَلَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَصْنَعُونَ» العنكبوت من الآية (٤٥).

تُذَكِّرُ للبيان والإيضاح، فَهُوَ بِالإِسْهَابِ وَالإِكْتَارِ أَجَدَرُ مِنْهُ بِالْحَذْفِ، وَ(أَفْعُلُ) إِذَا
كَانَتْ مَشْفُوْغَةً بِ(مِنْ)، كَانَتْ فِي مَعْنَى الْفِعْلِ^(١)، وَيَبْعَدُ مِنْ شَيْءِهِ اسْمُ الْفَاعِلِ، فَلَا يُنْتَهِي،
وَلَا يُجْمَعُ، وَلَا يُؤْتَنُ بِلْ يَكُونُ بِالْفَظِّ وَاحِدٌ فِي الْأَحْزَالِ لِكُلِّهَا، تَحْمِلُ قَوْلَكَ: (رَبِّ الْأَفْضَلِ
مِنْ عَمْرَو)، وَ(الرَّبِّيْدَانِ أَفْضَلُ مِنْ خَالِدٍ)، وَ(الرَّبِّيْدُونَ أَفْضَلُ مِنْ جَعْفَرٍ)، فَالْمُرَادُ: أَنَّهُ
يَفْضُلُهُمْ، وَرَبِّيْدُ فَضْلُهُ عَلَيْهِمْ؛ وَلِذَلِكَ لَمْ يُجْمَعُ، وَإِنْ كَانَ هُوَ الْأَوَّلُ فِي الْمَعْنَى، فَأَمَّا قَوْلُ
السَّائِلِ: إِنَّ الْخَبِيرَ هُنَا لَيْسَ الْأَوَّلُ، غَيْرُ صَحِيحٍ، بَلْ هُوَ الْأَوَّلُ غَيْرُ أَنَّهُ لَمْ يُجْمَعُ لِمَا ذَكَرْنَا،
وَ(مُسْتَقْرًا) هُنَا نُصِّبُ عَلَى التَّنْبِيْزِ، وَالْفِعْلُ لَهُ فِي الْحَقِيقَةِ، وَإِنَّا نُقَلِّ إِلَى الْأَوَّلِ حَتَّىٰ صَارَ
الْفِعْلُ لَهُ فِي الْلَّفْظِ، كَمَا يُقَالُ: (طَبِّثْ نَفْسًا)، وَالْمُرَادُ: (ظَابَثُ بِهِ نَفْسِي)، وَلَوْ أَضَفْتَ
وَقُلْتَ: خَيْرٌ مُسْتَقْرٌ، لَمْ يَصِحَّ أَنْ يَكُونَ خَبِيرًا؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ الْأَوَّلِ جِينِيَّنِ، فَلَا يَكُونُ خَبِيرًا
إِلَّا عَلَى حَدْفِ مُضَافٍ، تَقْدِيرُهُ: مُسْتَقْرٌ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَيْدٌ خَيْرٌ مُسْتَقْرٌ، وَأَصْحَابُ
الْجَنَّةِ يَوْمَيْدٌ دُوْرٌ خَيْرٌ مُسْتَقْرٌ، لَأَبْدَ مِنْ ذَلِكَ، لِأَنَّ (أَفْعُلُ) لَا تُضَافُ إِلَّا إِلَى شَيْءٍ هُوَ
بَعْضُهُ، وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ لَيْسُوا مِنَ الْمَكَانِ الَّذِي هُوَ مُسْتَقْرٌ فِي شَيْءٍ، وَتَنظِيرُ ذَلِكَ لَوْ قُلْتَ:
(يُوسُفُ أَفْضَلُ عَبْدٍ)، كَانَ مِنَ الْعَيْدِ، وَلَوْ نَصَبْتَ، قُلْتَ: (أَفْضَلُ عَبْدًا)، لِكَانَ عَيْدُهُ
يَفْضُلُونَ عَيْدَهُ، وَلَا يَكُونُ مِنَ الْعَيْدِ، فَأَمَّا الظَّرْفُ الَّذِي هُوَ يَوْمَيْنِ، فَإِنَّهُ يَتَعَلَّلُ
بِالْخَبِيرِ الَّذِي هُوَ (خَيْرٌ)، وَلَنْ يُقْدِمَ عَلَيْهِ.

(١) لَهَا إِذَا كَانَ (أَفْعُلُ) مَقْرُونًا بِ(مِنْ)، لَمْ يُجْزِ أَنْ تَدْخُلَ عَلَيْهِ (أَلْ)، كَفُولُكَ (أَفْضَلُ مِنْ)، فَلَا يَقَالُ:
الْأَفْضَلُ مِنْ... لَأَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ لَا تَضَعِّبُ الْفِعْلَ وَمَا هُوَ بِسِنْزَلَتِهِ.

المسألة الثالثة

عند، وسوى، وغيرها، وكل، هل يجوز تضييق هنّ أولاً؟^(١) الجواب: هذه الأسئلة لم يُسمّع تضييقها، والقياس يأتيا، أمّا (عند)، فلَا تضييق، لعدم تشكّلها، ولأنّ العرض من تضييق الطرف التّقريب، كـ(تحبّت، وفُويق) إذا أريد التّقريب، وـ(عند) في غاية التّقريب، فلما دلّ لفظ (مسكين) على ما يدلّ عليه مصغّرها، لم يُمكّن إلى تضييق مع أنّ التّضييق وصفٌ من جهة المعني، ألا ترى أنك إذا قلّت: رجّيل، فمعناه: رجل صغير، وإذا كان كذلك، فلَا يسّع تضييق (عند)، كـما لا يسّع وصفها، وأمّا (غير)، فلَا تضييق بخلاف (مثيل)، فإنّها تضييق، فتقول: مثيل، ولا تقول: غيره، وذلك من قبيل أنّ السّائلة قد تختلف بـأنّ تقلّ وتشتّر، ألا ترى أنك تقول: هذا أكثر مسائلة من هذا، وهذا أقلّ مسائلة من هذا، ولنّيـتـ (غير) كذلك، لأنـ (غير) اسم لـكـلـ ما لم يـكـنـ المـضـافـ إـلـيـهـ، فإذا قـلـتـ: غيرـكـ، فـكـلـ منـ عـدـاكـ، فـهـوـ غيرـكـ، ولـنـيـتـ فيـ كـوـبـهـ غيرـهـ مـعـنـيـ يـكـلـونـ أـنـقـصـ منـ مـعـنـيـ تـضـيـيقـ السـاقـيـنـ، وأـمـاـ (سوـيـ)، فـكـعـيـقـ، مـعـ ماـ فيـ (سوـيـ) منـ عـدـمـ التـمـكـنـ وـأـمـيـتـاجـ وـصـفـهاـ، وأـمـاـ (كـلـ)، فـلـأـرـىـ فيـ تـضـيـيقـهـ فـائـدـةـ، وـكـلـكـ أـنـ كـلـاـ اـسـمـ يـجـبـيـعـ أـجـزـاءـ الشـئـيـ، فـهـوـ

(١) كلام ابن يعيش هنا وفّق كلامه في شرح المفصل، وبكلاد يطابق في كثير من المواطن، دون تلك ما ذكره في شرح المفصل لتفف على ذلك: ولا يخفى (أين)، ولا (متى)... ومن ذلك (عند)، فإنّها لا تضييق لعدم تشكّلها، ولأنّ العرض من تضييق الطرف التّقريب كـ(تحبّت، وفُويق)، وـ(عند) في غاية التّقريب، فلما دلّ لفظها على ما تدلّ عليه الطرف مصغّرها، لم يُمكّن إلى التّضييق فيها... ومن ذلك (غير)، وـ(سوـيـ)، لا يـضـعـفـانـ بـخـلـافـ (مـثـيلـ)، فإنـكـ تـضـيـيقـ، فـتـقـلـوـلـ: هـذـاـ أـكـثـرـ هـذـاـ، ولا تـقـلـوـلـ: (غيرـهـ)، وذلك من قـبـلـ أنـ السـائلـةـ قد تـخـتـلـ بـأـنـ تـقـلـ وـتـشـتـرـ، أـلاـ تـرـىـ أنـكـ تـقـلـ: هـذـاـ أـكـثـرـ مـسـائـلـةـ، وـهـذـاـ أـقـلـ مـسـائـلـةـ، وـلـنـيـتـ العـضـافـ إـلـيـهـ، ولـنـيـتـ فيـ كـوـبـهـ غيرـهـ مـعـنـيـ يـكـلـونـ أـنـقـصـ منـ مـعـنـيـ تـضـيـيقـ السـاقـيـنـ كـذـلـكـ. وأـمـاـ (سوـيـ)، فالعلـةـ وـاجـدـةـ، شـرـحـ المـفـلـلـ للـزـمـخـشـريـ جـ٤ـ صـ٣ـ.

(٢) ذكر التّحاشـ أـنـ (عـنـ) لـأـ تـضـيـقـ، فـقـالـ: (ولـأـ يـجـوـزـ تـضـيـقـ (أـسـمـ) وـلـأـ (عـيـدـ) وـلـأـ (عـنـ)، لـأـنـهـ لاـ قـائـمـةـ فـيـ ذـلـكـ). يـنـظـرـ: عـمـدـةـ الـكـابـ صـ٦٢ـ، تـالـيـفـ: أـبـيـ جـعـفـرـ السـجـاحـ، تـحـ: بـاسـ عبدـالـوهـابـ الجـابـيـ، دـارـ النـشـرـ: دـارـ ابنـ حـزـمـ، الطـبـعـةـ: الـأـولـىـ ١٤٢٥ـ هـ - ٢٠٠٤ـ مـ.

لِلْعِلَمُونَ وَالْكُثُرَةِ، وَالْمُصْغِيرُ يَتَنَاهَى فِي هَذَا الْمَعْنَى، مَعَ أَنَّ الشَّيْءَ إِنْتَا يَكُونُ صَغِيرًا حَقِيرًا
بِالْإِضَافَةِ إِلَى مَا لَهُ ذَلِكُ الْإِسْمُ، وَهُوَ أَكْبَرُ مِنْهُ، وَهَذَا الْمَعْنَى مَفْقُودٌ فِي (كُلُّ)، فَاعْرُفْهُ.

الْمَسَأَةُ الرَّابِعَةُ

وَذَلِكَ أَنَّ الْيَمِّ فِي (أَنْتَمَا) ^(١) لَا يَسْتَحِي إِلَيْهَا! لِمُجَاوِرَةِ الْوَاحِدِ، وَجِيَّةٌ بِالْأَلْيَفِ فِي التَّثْنِيَّةِ وَقَدْ حَصَّلَ بِهَا مُجَاوِرَةُ الْوَاحِدِ بِالْأَلْفِ. الْجَوابُ: إِنَّ الْيَمِّ فِي (أَنْتَمَا)، وَ(أَنْتُمْ) جِيَّةٌ بِهَا لِمُجَاوِرَةِ الْوَاحِدِ، وَجِيَّةٌ بِالْأَلْيَفِ فِي التَّثْنِيَّةِ وَالْوَاوِ فِي الْجَمْعِ، تَحْوُّل: (أَنْتَمَا)، وَ(أَنْتُمُو) لِلَّدَلَّةِ عَلَى الْعَدِيدِ، وَلَمْ يَكُنْتُمْ بِدَلَالَةِ الْأَلْيَفِ وَحْدَهَا، وَالْوَاوِ وَحْدَهَا، فَيُقَالُ: (أَنْتَا)، وَ(أَنْتُو)، لِقَالٌ تَصِيرُ أَوْ أَخِرُ الْأَسْمَاءِ كَأَوْ أَخِرِ الْأَفْعَالِ، تَحْوُّل: (ضَرِبَا)، وَضَرِبُوَا، وَاضْرِبَا، وَاضْرِبُوَا)، فَرَأَدُوا الْيَمِّ؛ لِيَكُونَ زِيَادَةُ الْأَسْمَاءِ مُخَالِفَةً لِرِيَادَةِ الْأَفْعَالِ، وَخَصُّوا الْأَسْمَاءِ بِالرِّيَادَةِ الْوَاحِدَةِ، وَالْأَفْعَالِ بِالرِّيَادَتَيْنِ لِحَفَّةِ الْأَسْمَاءِ وَثَقْلِ الْأَفْعَالِ، وَقَدْ يَخْذِفُونَ الْوَاوِ فِي صِيَغَةِ الْجَمْعِ تَحْفِيْقاً، فَيَقُولُونَ: (أَنْتُمْ)، وَ(غَلَامُكُمْ) لِيُقْلِلَ الْوَاوِ مَعَ الْأَمْنِ مِنَ الْلَّبِسِ بِالْتَّثْنِيَّةِ، إِذَا زَيَّدَتِ لِلْتَّثْنِيَّةِ، لِجِيَّةٌ بِالْأَلْيَفِ التَّيْنَةِ ^(٢)، وَذَلِكَ لِحَفَّةِ الْأَلْيَفِ لَمْ يُجِزْ حَذْفَهَا، بِخِلَافِ الْوَاوِ، فَإِنَّهُ لِيُقْلِلُهَا تَحْذِفُ، أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ يَقُولُ فِي (عَضْد): (عَضْد) بِالإِسْكَانِ، لَا يَقُولُ فِي (قَلْمَ): قَلْمٌ لِحَفَّةِ الْفَتْحَةِ ^(٣)، وَهِيَ مِنَ الْأَلْيَفِ، وَالضَّمَّةُ مِنَ الْوَاوِ.

(١) ذكر ابن جنّي في سر الصناعة السّرّ وراء الجمع بين الميم والألف في الثنائيّة (أنتَ)، والميم والواو في (أنتُم)، فقال: «واعلم أنَّ اليم في (أنتَ)، و(أنتُم)، و(فُنتَ)، و(فُنتُم)، و(ضرِّيتكُم)، و(ضرِّيتكُمُو)، ومررتُ لهاً وبهُمُو، إنما زيدت لعلمة تجاوز الواحد، وأنَّ الألف بعدها لأخلاق الثنائيّة، والواو بعدها لأخلاق الجمع». ينظر: سر صناعة الإعراب ج ٢، ص ١٠٥، تأليف: أبي الفتح عثمان بن جنّي، دار النشر: دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

(٢) يجوز في همزة «البنت» القطع والوصل، والثاني هو القياس؛ لأنها همزة وصل. واشتقاق ذلك من البُت، وهو القطع. ينظر: جامع الدرسos العربية جـ ٤، المؤلف: مصطفى بن محمد سليم الغلاييفي (المنوف: ١٣٦٤هـ)، دار النشر: المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، الطبعة: الثامنة والعشرون، ١٤١٤هـ

(٢) يشير إلى التفريع الذي يحصل في عين الفعل والاسم حين تكون مضمومة أو مكسورة؛ مع عدم جواز ذلك في العين المفتوحة لفتها.

المسألة الخامسة

المصدر المعمول عمل فعله يجوز حذف الفاعل معه في كثير من الكلام، ولا يجوز حذفه مع الفعل في موضع من الموضع، فما الفرق بينهما؟ والجواب: أن الفعل لأندأ له من فاعل إذا كان خيراً عنه، ومستندًا إليه، وفيه يتعقد الكلام، فحذف الفاعل يجعل بقائمة الإسناد، وإذا أريد حذف الفاعل، أضيف في الفعل، وأما المصدر، فإن فاعله من تيمة الاسم، وتوضيحياته، ولا يتعقد منه مع المصدر كلام، ألا ترى أنك إذا قلت: (أعجبني ضرب زيد عمرًا)، كان المصدر مع ما بعده من تيمة الاسم بمنزلة (ضرب زيد عمرًا)، أو اعتقد الكلام إنما كان يأسناد الإعجاب إليه لا ي مجرد المصدر مع معنويه، لأن المصدر مع ما أضيف إليه وتعلق به بمنزلة اسم واحد، ولما كان المصدر إنما غير فعل، ولا مشتق من الفعل على سبيل الصفة، لم يجز إضمار الفاعل فيه، كما لم يجز الإضمار في سائر أنساء الأجناس، فحينئذ تُحذف جزماً وتنوي ثبوته، نحو قوله تعالى: «أَوْ إِطْعَمْتُمْ فِي يَوْمِ ذِي مُشْبَّةٍ ○ يَتَبَيَّنَا ذَا مَقْرَبَةٍ»^(١)، والمراد: أنتم، فحذفوا الفاعل مع المصدر، كأنهم تباهوا بذلك على استيعابه عن الفاعل لكونه أنساً صريحاً، والأنسames في الأصل مكتفية لأنفها مُستعنةٌ عن غيرها، والأفعال ليست كذلك.

المسألة السادسة

إذا قيل: كان زيد قائماً، كيف الاخبار عن زيد بـ(الذي) وبالألف واللام، وعن

(١) البلد، الآياتان (١٤-١٥). جاء في شرح المفصل لابن عيُش: «اسم الفاعل لا يُعمَل حَقَّ يَعْتَبِدُ على كلام قَبْلَه، وال المصدر يُعَمَل مُعْتَبِدًا، وَغَيْرَ مُعْتَبِدٍ. قَبْلًا جاء مُعَنِّلاً من التصادر مُتَوَّلاً فَوْلَه تَعَالَى: «أَوْ إِطْعَمْتُمْ فِي يَوْمِ ذِي مُشْبَّةٍ ○ يَتَبَيَّنَا ذَا مَقْرَبَةٍ» فـ(يَتَبَيَّنَا) مَصْوَبٌ بال المصدر الذي هو (إطْعَمْتُمْ)، والتقدير: أَوْ إطْعَامٌ هو، فـ(يَكُونُ الفاعل مُقْدَرًا تَحْدِيدًا)، فإن صرحت بالفعل، كان الفاعل مُسْتَبِدًا، نحو: (أَوْ أَنْ أَطْعِمَ يَتِيَّبِسًا). شرح المفصل لابن عيُش ج ٤ ص ٧٦، ٧٧.

(قائم)؟)، فالجواب: إذا أخبرت عن (زيد) بقولك: كان زيد قائماً، فللت: الذي كان قائماً زيد، أتيت بصير مرفوع موضع (زيد) الذي هو اسم (كان)، فاستتر في (كان) وأخرت (زيداً) إلى آخر الكلام، وحملته الخبر عن الموصول، إذ لو قدمته على (قائم) كنست فاصلاً بين ما هو من الصلة والتوصيل وهو أجنبي من الصلة إذ لا عمل له فيه، وتقول في الاخبار بالألف واللام، أو إلى مذلولها على المخلاف، وزيد الخبر، ولو أخبرت عن (قائم)، لقلت: الذي كان زيد إياه قائم، وضفت موضع الخبر بصيراً منفصلاً، وإن شئت أتيت به منفصلاً، فتقول: الذي كانه زيد قائم، وفصله هنا أجود، وبالألف واللام: الكائن زيد إياه قائم، وإن شئت: الكائن زيد قائم، فتكون الهاء في (الكائن) في محل نصب، كما تقول: الصاريه زيد، فإن الهاء في محل نصب، وقد منع قوم من الاخبار عن التفعول في

(١) وضع النحوين هذا الباب لتدريب الطلاب، وتحريك عقولهم، وهذه التسمية (الاخبار بالألف واللام) يوم ظهرها غير المراد منها، وذلك أن حرف الجر (بـ) بمعنى عن، فالمقصود: الاخبار عن الألف واللام، وذلك أن تجعل (الذى) مبتدأ، وخبر عنه بما طلب، فإذا قيل لك: أخبر عن (زيد) من قولك: ضربت زيداً فتقول: الذي ضربته زيد، فـ(الذى) مبتدأ وزيد خبره وضربته صلة الذي، والهاء في (ضربته) مكان (زيد) الذي جعلته خبراً، وهي عائدة على (الذى)، ويشترط في الاسم المخبر عنه والذي شرط:

أحددها: أن يكون قابلاً للتأخير، فلا يخبر بـ(الذى) عما له صدر الكلام، كأساء الشرط والاستفهام نحو (من) (ما). الثاني: أن يكون قابلاً للتعریف، فلا يخبر عن الحال والتعيين. الثالث: أن يكون صالحاً للاستفهام عنه بأجنبى، فلا يخبر عن القسم الرابط للجملة الواقعة خبراً كله في زيد ضربته. الرابع: أن يكون صالحاً للاستفهام عنه بضمير، فلا يخبر عن الموصوف دون صفتة، ولا عن المضاف دون المضاف إليه، فلا يخبر عن رجل وحده من قولك: ضربت رجلاً ظريفاً، فلا تقول: (الذى ضربته ظريفاً رجلاً)، لأنك لو أخبرت عنه، لوضعت مكانه بصيراً، وحينئذ يلزم وصف الصير، والصير لا يوصف ولا يوصف به. ينظر: شرح ابن عقيل بتصريف جـ١، ٦١، ٦٢، تأليف: عبدالله بن عبدالرحمن العقيلي، تعلق: الشيخ محمد محى الدين عبدالحميد، دار النشر: دار التراث - القاهرة، الطبيعة: العشرون ١٤٠٠ هـ ١٩٨٠م.

هذا الباب، قال ابن السراج^(١): «هُوَ قَبِيْحٌ لَيْسَ لِأَنَّهُ صَحٌّ مَفْعُولًا عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَإِسْمَارَةٌ مُتَّصِّلًا إِنَّمَا هُوَ مَجَازٌ^(٢)؛ لِأَنَّ حَقِيقَةَ الْمَفْعُولِ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ الْفَاعِلِ، تَحْرُّكٌ ضَرَبَ رَيْدٌ عَمَّرًا، وَفِي هَذَا الْبَابِ لَيْسَ شَيْئًا غَيْرَ الْفَاعِلِ، فَأَغْرِفُهُ».

المسألة السابعة

إذا قيل: يا زيدون، هل هو مُعرِّبٌ أو مُبَيِّنٌ؟ فإن كان مُعرِّبًا، فَمَا وَجْهُ رَفِيعِهِ؟ لَيْسَ لَنَا مَرْفُوعٌ في هذا الباب أَصْلًا، وَلَا جَائِزٌ أَنْ يَكُونَ مَبْيَنًا مَعَ وُجُودِ الْوَاءِ وَالثُّوْنَ. الجواب: إذا تَادَيْتَ جَمَاعَةً هَذِهِ أَسْتَأْوِهُمْ، وَقَصَدْتَهُمْ دُونَ عَيْرِهِمْ، صَارَ الْأَنْسُمْ مَغْرِفَةً بِالْقَصْدِ؛ لِأَنَّ تَعْرِيفَ الْعَلَمِيَّةِ زَالَ بِالْجُمْعِ، وَبَيْنِ عَلَى الْضَّمِّ كَمَا يُبَيِّنُ: يَارَجُلٌ، إِذَا قَصَدْتَ وَاحِدًا بِهِيَّتِهِ بِعَيْنِيهِ، تَحْمُّلُ قَوْلِهِ:

*** وَيْلِي عَلَيْكَ وَوَيْلِي مِثْكَ يَا رَجُلٌ^(٤)

وَتَكُونُ الْوَاءُ بِسَنْزِلَةِ الْصَّسَّةِ فِي الْمُفْرَدِ، وَتَنظِيرُ ذَلِكَ قَوْلُكَ فِي التَّقْفِيِّ: لَا رَجُلَيْنِ فِي الدَّارِ، فَيَكُونُ مَبْيَنًا بِسَنْزِلَةِ لِلْأَنْسُمِ: لَا رَجُلٌ، فَالْيَاءُ فِي رَجُلَيْنِ، كَالْفَتْحَةُ فِي (لَا رَجُل) وَإِنَّ هَذِهِ الْحُرُوفُ

(١) هو محمد بن السراجي بن سهل أبو بكر بن السراج، قرأ على المبرد كتاب سيبويه، يقال: ما زال التَّحْرُّكُ مجنونًا حتى عَلَّمَهُ ابن السراج بأصوله، انتهت إليه الرياسة بعد المبرد، وأخذ عنه الزجاجي، وأبو علي الفارسي، والرمافي. تنظر ترجمته في: معجم الأدباء لياقوت الحموي جه ٣٤ ص ٢٨٩.

(٢) الأصول في التحوّج، ص ٢٨٩، تأليف: أبي بكر محمد بن البيري، المعروف بابن السراج، تلح: عبدالحسين الفتلي، دار النشر: مؤسسة الرسالة، لبنان- بيروت.

(٣) هذا شطر بيت من البحر البسيط للأعشى، وصدره:

قالَتْ هُرَيْرَةُ لَنَا جِئْتَ رَائِرَهَا^(٥)

يُنْظَرُ: ديوان الأعشى ص ٥٧، والكتاب ج ١، ص ٨٤، وشرح المفصل لابن عييش ج ١ ص ٣١٩.

وَسِيلَةُ الْخَرْكَاتِ فِي الدَّلَالَةِ، هَذَا مَذَهَبُ سَيِّدِيَّةٍ^(١) فِي لَا رَجُلَيْنِ^(٢)، وَأَبْوِيَّ^(٣) الْعَبَّاسِ^(٤) إِنْ كَانَ ذَهَبَ إِلَى أَمْتِنَاعِهِ، فَإِنَّا ذَلِكَ لَا سُتْبُعَادَ تَرْكِيبُ شَيْئَيْنِ أَحَدُهُمَا مَبْنِيٌّ، لَا إِلَّا بِالْيَاءِ لَا تَقُومُ مَقْامَ الْفَتْحَةِ.

(١) هو عمر بن عثمان بن قتيبة، أبو يثري، ويقال: أبو الحسن، وأبو يثري أشهر مولى لبني الحارث بن كعب، وأصله من البيضاء من أرض فارس، ومنشأه البصرة، وأشهر أساتيذه الخليل بن أحمد، ويونس بن حبيب، توفى وعمره اثنان وثلاثون سنة، سنة ١٦١هـ، وقيل ١٨٠. تنظر ترجمته في: معجم الأدباء لأبي عبدالله ياقوت الحموي جـ ٥٠، دار النشر: دار الكتب العلمية-بيروت، الطبعة الأولى، سنة النشر ١٤١١هـ، ١٩٩١م، ونشأة التحو و تاريخ أشهر شهر التحاة للشيخ الطنطاوي ص ٨٠، ٧٩.

(٢) ينظر رأي سيبويه في: الكتاب جـ ١، ص ٣٤٨، ٣٤٩، تـ عبد السلام هارون، دار النشر: مكتبة الخانجي-القاهرة، الطبعة: الثالثة، سنة النشر ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م. وينظر: سر صناعة الإعراب جـ ١٤، ص ١٦.

(٣) هو أبو العباس محمد بن زرية، ولد في البصرة، وأخذ عن المازني، والجزري، ولقب بالمبرد؛ لأن المازني لما ألف كتابه الألـيف واللام سأله عن دقـيقـه وعوبيـصـه، فأـجـابـهـ بأـحـسـنـ جـوابـ، فـقـالـ له المازـنيـ: قـمـ فـأـنـتـ المـبـرـدـ، أـيـ: المـبـثـ لـلـحـقـ، أـهـ كـتـبـهـ المـقـضـبـ، وـشـرـحـ شـوـاهـدـ سـيـبـويـهـ، وـالـرـدـ عـلـيـهـ، وـلـهـ طـبـقـاتـ التـحـوـيـنـ الـبـصـرـيـنـ وـأـخـبـارـهـ. تـنظرـ تـرـجـمـتـهـ فيـ: نـشـأـةـ التـحـوـ لـلـشـيـخـ الطـنـطاـويـ صـ ١١٩ـ، وـلـسانـ المـيزـانـ لـابـنـ حـجـرـ العـسـقلـانـيـ جـ ٧١ـ صـ ٧١ـ تـ دـائـرـةـ الـمـعـارـفـ الـنـظـامـيـةـ الـهـنـدـ. دـارـ النـشـرـ مـؤـسـسـ الـأـعـلـىـ لـلـمـطـبـوـعـاتـ بـيـرـوـتـ، الـطـبـعـةـ الـأـولـىـ، سـنـةـ النـشـرـ ١٤٠٦ـهـ، ١٩٨٦ـمـ، وـهـدـيـةـ الـعـارـفـينـ فـيـ أـسـمـ الـمـؤـلـفـينـ وـأـثـارـ الـمـصـنـفـينـ لـأـبـيـ نـعـيمـ أـحـمـدـ بـنـ عـبـدـ الـلـهـ الـأـصـبـهـانـيـ جـ ٢ـ، دـارـ النـشـرـ: دـارـ الـكـتـابـ الـعـرـبـيـ بـيـرـوـتـ. الـطـبـعـةـ الـرـابـعـةـ. سـنـةـ النـشـرـ: ١٤٠٥ـهـ.

(٤) يرى المبرد أن اسم (لا) إذا وقع مثنياً، أو جمع مذكر سالم، فإنه معرب لا مبني، وذلك لأن المبني حين لحقته الياء والنون أشبه الاسم المطلول بالواحد، كقولك: لا خيراً من زرية هنا، ينظر رأي المبرد في: المقضب جـ ١، ص ٣٥٦ـ٣٥٧ـ تـ محمد عبد الخالق عضيمة، دار النشر: عالم الكتب- بيروت. ويبعد أن المبرد خرق إجماع البصرة في منحاء هذا، وليس حجته بتلك الحجة التي يعول عليها، فهي ضعيفة، ويفضف إلى ذلك أن قولنا: لا رجلين أشبه بقولنا: يا رجل - وهو مبني - من قولنا: لا خيراً من زرية هنا، وقد ذكر ناظر الجيش أن الحجتين كليهما واهيتان. ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد جـ ٣ـ ص ١٤٠٩ـ.

السَّأَلَةُ التَّامِنَةُ

في قولهم: (قيل: إنَّ زَيْدًا) قَائِمٌ مَقَامَ الْفَاعِلِ لِهَذَا الْفَعْلِ، لَا جَائِزٌ أَنْ تُقَامَ (أَنْ) وَمَا عَيْلَتْ فِيهِ، لِأَنَّهَا جُنْلَةٌ، وَالْجُنْلَةُ لَا تَكُونُ فَاعِلَةً^(١)، وَلَا قَائِمَةٌ مَقَامَهُ، لِإِيَّالِهَا فِي التَّنْكِيرِ، كَيْفَ وَالْفَاعِلُ يُضْطَرُّ؟ وَلَا جَائِزٌ أَنْ يُسْتَدِّي إِلَى مَضَدِّرِ مُبْهِمٍ، لِأَنَّ الْفَعْلَ دَلَّ عَلَيْهِ بِلَفْظِهِ، فَلَا فَائِدَةَ فِي الإِثْيَانِ بِهِ، وَإِسْتَادُ الْفَعْلِ إِلَيْهِ لَا فَائِدَةَ فِيهِ إِذْ كَانَ مُسْتَقَادًا مِنْ لَفْظِ الْفَعْلِ. وَالْحَوَابُ: أَغْلَمَ أَنَّ الْفَعْلَ (قَالَ) مُتَعَّدٌ، وَلِهَذَا يَتَصَلُّ بِهِ الضَّمِيرُ الْمُنْصُوبُ، فَتَقُولُ: قُلْنَاهُ، وَتَبَيَّنَنِي لِنَا لَمْ يُسْمِ فَاعِلُهُ، فَتَقُولُ: قَيْلُ، وَتَصُوَّرُ مِنْهُ إِسْمَ مَفْعُولٍ، فَتَقُولُ: مَفْوُلُ، وَذَلِكَ كُلُّهُ مِنْ خَصَائِصِ التَّعْدِيِّ، وَمَفْعُولُهُ يَكُونُ جُنْلَةً حَكِيمَةً خَحُورَةً وَلَكَ: زَيْدٌ عَسِيرٌ وَمُنْظَلِقٌ^(٢)، إِذَا حَكِيَ قَوْلَ مَنْ قَالَ ذَلِكَ، وَلَذِلِكَ قَالَ يَسِيَّبَوْيِهِ -رَحْمَةُ اللَّهِ-: «وَإِنَّا

(١) في وقع الجملة فاعلاً خلاف مبسوط في كتب النحو، وخلاصته: أَنَّ الإِخْبَارَ عَنِ الْجَمِيلَةِ - كَا نَقْلِ أَبْنِ عَصْفُورِ فِي شَرْحِهِ عَلَى الْجَمِيلِ - فِيهِ ثَلَاثَةُ مَذاهِبٍ:

الْأُولُّ: الْمَنْعُ وَهُوَ الصَّحِيفُ، وَقَدْ ذُكِرَ عَلَيْهِ الْمَنْعُ أَبْنِ يَعْيَشَ، فَقَالَ: وَإِنَّا لَمْ يَصُحَّ أَنْ تَكُونَ الْجَمِيلَةُ فاعلاً، لِأَنَّ الْفَاعِلَ يَصُحُّ إِضَارَاهُ، وَالْجَمِيلَةُ لَا يَصُحُّ إِضَارَاهَا؛ لِأَنَّ الْمَضَرَّ لَا يَكُونُ إِلَّا مَعْرِفَةً، وَالْجَمِيلُ مَا لَا يَصُحُّ تَعْرِيْفَهُ مِنْ حِيثِ كَانَتْ مَعْنَى الْجَمِيلِ مُسْتَفَادًا. وَلَوْ كَانَتْ مَعْرِفَةً، لَمْ تَكُنْ مُسْتَفَادًا، فَلَمَّا تَدَافَعَ الْأَمْرَانِ فِيهَا وَتَأَنَّفَاهَا، لَمْ يَجْتَمِعَا. يَنْظُرُ: شَرْحُ الْمَفْصِلِ لِابْنِ يَعْيَشِ ج٢ ص٢٤؛

الثَّانِي: الْجُوازُ، وَهُوَ رَأْيُ بَعْضِ الْكُوْفِيِّينَ، كَهْشَامَ وَتَعْلِبَ.

الْأَلْيَاتُ: التَّفَصِيلُ بَيْنَ أَنْ تَكُونَ الْجَمِيلَةُ فِي مَوْضِعِ فَاعِلٍ أَوْ نَاتِيَّهِ لِفَعْلٍ مِنْ أَفْعَالِ الْقُلُوبِ وَقَدْ عَلَقَ ذَلِكَ الْفَعْلُ عَنْهَا، فَيُجَرِّزُ خَحُورًا: ظَهَرَ لِي أَقَامَ زَيْدٌ أَمْ عَسِيرٌ... أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ فَلَا يُجَرِّزُ. يَنْظُرُ هَذَا التَّفَصِيلُ فِي: شَرْحِ الْجَمِيلِ لِابْنِ عَصْفُورِ ج١، ص٩٤، تَحْ: إِمِيلِ يَعْقُوبِ، دَارِ الْكِتَابِ الْعَلَمِيَّةِ -بَيْرُوتِ- وَمَعْنَى الْلَّيْبِ ص٥٢، تَحْ: مَا زَنَ الْمَبَارِكُ، دَارِ النَّشْرِ: دَارِ الْفَكْرِ -دَمْشَقُ-، الطَّبْعَةُ: السَّادَةُ، ١٩٨٥م. وَتَمَهِيدُ الْقَوَاعِدِ بِشَرْحِ تَسْهِيلِ الْفَوَانِدِ ج٢ ص٢٤٥.

(٢) في نسخة المخطوطة: زَيْدٌ عَسِيرٌ مُنْظَلِقٌ، وَبِيدِهِ أَنَّهَا يَاضَافَةُ زَيْدٍ إِلَى عَسِيرٍ، أَوْ يَابِدَالْ عَسِيرَ مِنْ زَيْدٍ. يَنْظُرُ: دِيْوَانَ الْأَعْشَى ص٧٥، وَالْكِتَابِ ج١، ص٨٤، وَشَرْحُ الْمَفْصِلِ لِابْنِ يَعْيَشِ ج٢ ص٢٩.

تحكي^(١) بعْدَ القَوْلِ مَا كَانَ كَلَامًا لَا قَوْلًا^(٢)، وَمَعْنَى قَوْلَتَا: إِنَّهُ مُحْكَى أَنَّ القَوْلَ غَيْرُ عَامِلٍ فِي لَفْظِهِ، بَلْ فِي مَحْلِهِ وَمَوْضِعِهِ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ، فَالقَوْلُ بَعْدَ القَوْلِ فِي مَصْدِرٍ مَتَصْبُوبٍ إِنْصَابَ الْمَفْعُولِ يَهُ مِنْ حَيْثُ كَانَ كَلَامًا، فَإِذَا بَيْتَهُ لِتَأْمَمَ فَاعِلُهُ، أَقْسَطَ بِلَكَ الْجَنْلَةُ التَّحْكِيَّةُ مُقَامُ الْفَاعِلِ، لِأَنَّهَا مَفْعُولَهُ، وَذَلِكَ قَبِيلٌ: إِنَّهَا فِي مَسَأَلَتِنَا مُحْكَيَّةٌ، فَهِيَ فِي تَأْوِيلِ الْمُفَرِّدِ، فَتَتَقَعُمُ مُقَامُ الْفَاعِلِ إِذَا بَيْنَ لِتَأْمَمَ فَاعِلُهُ، وَكَذَلِكَ يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْجَنْلَةِ إِذَا كَانَتْ مَفْعُولَةً، فَقَوْلُ: زَيْدٌ قَائِمٌ، قَالَ زَيْدٌ، وَيَسْتَعْيُ زَيْدٌ قَائِمٌ قَبِيلٌ، لِأَنَّ الْجَنْلَةَ فِي مَوْضِعِ الْفَاعِلِ، وَالْفَاعِلُ لَا يَتَقَدَّمُ.

الْمَسَالَةُ التَّاسِعَةُ

(إِنَّ، وَأَنَّ) الْمُحْكَفَتَانِ مِنَ الْتَّقْيِيلَةِ إِذَا لَمْ يَعْمَلَا^(٣)، لَمْ يَلْزِمُ الْإِضْسَارُ فِي الْمَفْتُوحَةِ دُونَ الْمَكْسُورَةِ، وَحَكُمُهُمَا رَاجِدٌ فِي الْعَقْلِ وَالْمَفْتُوحَةِ إِذَا أُولِيَا (لا)، جَازَ أَنْ تَجْعَلَهُمَا الْمُحْكَفَةَ مِنَ الْتَّقْيِيلَةِ وَتُضَمِّرَ فِيهَا، وَجَازَ أَنْ تَجْعَلَهُمَا تَابِيَّةً لِلْأَفْعَالِ الْمُسْتَقْبَلَةِ وَتُقْبَلِيَّ زِيَادَةً (لا) وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ مَعَ السَّيْنِ وَسَوْفَ، وَالْجَمِيعُ لِلشَّغْوِيْسِ. وَالْجَرَابُ: هَذَا السُّؤَالُ فِيْهِ إِضْطِرَابٌ وَمُقْدَمَاتٌ فَاسِدَةٌ، مِنْهَا: (أَنَّ، إِنَّ) إِذَا لَمْ يَعْمَلَا، لَمْ يَلْزِمُ الْإِضْسَارُ فِي الْمَفْتُوحَةِ

(١) عبارة المخطوطة: يُحْكَى بعْدَ القَوْلِ... وقد أثبَتَ ما هو مثبت في الكتاب.

(٢) الكتاب ج ١٤: ١٢٢.

(٣) إذا خففت (إِنَّ)، فإنَّها لا تتعلَّل إلا قليلاً، وعدم إعسارها هو القياس؛ لزوال اختصاصها، وإعسارها ثابت بنقل سيبويه، فقد قال: «وَحَدَّدْنَا مِنْ تَبْيَقِ بِهِ، أَنَّهُ سَعَيْهُ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ: إِنْ عَمِرَ لَمْ تَنْظَلِقُ، وَأَهْلُ التَّدِيْنَةِ يَقْرَرُونَ: (وَإِنْ كُلَّا لَتَأْتِيَقِيْهُمْ رَبِّكَ أَغْنَلَهُمْ) هُوَدٌ، مِنَ الْآيَةِ (١١١) يُحْكَفُونَ وَيُنْصِبُونَ». الكتاب ج ١٤: ١٤. وفي ذلك يقول ابن مالك:

وَحَفَّقْتُ إِنَّ فَقَلَ الْعَقْلُ *** وَلَزِمَ الْأَلَامُ إِذَا مَا نَهَّلَ

وَأَمَا (أَنَّ) فَإِنَّها إذا خففت تتعلَّل، ويكون اسْهَا ضميراً مسْتَترًا، ولا يلفظ به إلا في الضرورة، وفي ذلك يقول ابن مالك:

وَإِنْ حَفَّفْتَ أَنَّ فَاسْهَا إِنْتَكَنَ *** وَالْجَنْرَاجَنْ جَنْلَةٌ مِنْ بَعْدِ أَنَّ

دُونَ التَّكْسُرَةِ، وَحُكُمُهَا وَاحِدٌ لَيْسَ بِصَحِيحٍ، بَلْ حُكُمُهَا يَخْتَلِفُ عَلَى مَا سَبَبَهُ، وَقَوْلُهُ: (إِنَّ الْمَفْتُوحَةَ إِذَا وَلَيْهَا) (أَلَا) جَازَ أَنْ يَجْعَلُهَا الْمُحْفَظَةَ مِنَ التَّقْيِيلَةِ، وَجَازَ أَنْ يَجْعَلُهَا التَّاصِيَةَ لِلْفَعْلِ، فَلَيْسَ ذَلِكَ عَلَى الْإِظْلَاقِ، وَلَا لِأَمْرِ رَاجِعٍ إِلَى الْأَصْلِ لِمَا سَنَدَ كُرْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، إِعْلَمُ أَنْ (إِنَّ التَّكْسُرَةَ إِذَا حُفِّقَتْ بَطَلَ عَمَلُهَا ظَاهِرًا وَبَاطِنًا، وَذَلِكَ أَنْ (إِنَّ إِنَّمَا عَمِلْتُ لِشَيْهَا بِالْفَعْلِ مِنْ جِهَةِ أَنَّ لَفْظَهَا عَلَى أَكْثَرِ مِنْ حَرْفَيْنِ، فَهِيَ كَلْفَظُ الْفَعْلِ وَأَنَّ آخِرَهَا مَفْتُوحٌ كَآخِرِ الْفَعْلِ التَّاصِيِّيِّ، وَأَنَّهَا تَقْتَضِي مَا بَعْدَهَا مِنَ الْأَسْنَاءِ إِقْتِصَاءَ الْفَعْلِ، فَإِذَا حُفِّقَتْ، تَقْصُ لَفْظَهَا عَنْ لَفْظِ الْأَفْعَالِ وَرَأَلِ الْفَتْحِ، فَبَطَلَ الْعَمَلُ لِرَأْلِ بَعْضِ أَوْصَافِ الْعِلْمِ، فَتَقُولُ: (إِنْ زَيْدٌ لَقَائِمٌ) حُفَّفَ الْلَّفْظُ، وَالْمَرَادُ: (إِنْ زَيْدًا لَقَائِمًا)، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «إِنْ كُلُّ نَفِيسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ»^(١) هَذَا مَدْهُبُ أَكْثَرِ التَّحْوِيَّيْنِ، وَيَعْصُمُهُمْ يَعْمِلُهَا حُفَّفَةً كَمَا يَعْمِلُهَا مُفْقَلَةً، وَيَخْتَلِفُ بِأَنَّ حَذْفَ إِحْدَى الْثَّوَيْنِ إِنَّمَا كَانَ بِضَرِبِ مِنَ التَّحْفِيفِ، وَمَا حَذْفُ لِلتَّحْفِيفِ، يَكُونُ فِي حُكْمِ التَّابِتِ التَّلْفُوزِ بِهِ، أَلْمَ تَرَأَّسُهُمْ يَقُولُونَ: (يَفْضُوا الرَّجُلُ) بِالسُّكُونِ، وَ(رَضِيُّ) بِالسُّكُونِ لَا يَرْدُونَ الْبَيَاءَ وَالْوَاءَ إِلَى أَصْلِهِمَا، وَذَلِكَ أَنَّ (فَضَوْ) أَصْلُهُ: (فَضِيٌّ) بِالْبَيَاءِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ لَفْظِ (فَضِيَّ)، وَ(رَضِيُّ) مِنَ الْوَاءِيِّ؛ لِأَنَّهُ مِنَ (الرَّضْوَانِ) لَمْ يَرْدُوا ذَلِكَ إِلَى الْأَصْلِ حِينَ كَانَ حَذْفُ هَذِهِ الْحَرْكَاتِ لِلتَّحْفِيفِ، فَهُوَ فِي حُكْمِ التَّلْفُوزِ بِهِ، فَذَلِكَ أَعْنَلَهَا، فَمَنْ لَمْ يَعْمِلْهَا، أَدْخَلَ الْلَّامَ فِي حَرْبِهَا لِلْفَصْلِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ (إِنَّ) التَّاصِيَةِ لِأَنَّ لَفْظَهَا قَدْ صَارَ شَيْئًا وَاحِدًا، وَحُصِّبَ الْلَّامُ بِذَلِكَ لِأَنَّهَا كَانَتْ تَدْخُلُهَا لِلتَّأْكِيدِ قَبْلَ التَّحْفِيفِ فَجَاءُوا بِهَا بَعْدَ التَّحْفِيفِ لِلإِيَّادَانِ يَأْتُهَا حُفَّفَةً مِنْ تِلْكَ الْتِي كَانَتْ هَذِهِ الْلَّامُ تَدْخُلُ عَلَيْهَا لِلتَّأْكِيدِ، وَمَنْ أَعْمَلَهَا لَمْ يَخْتَلِفْ إِلَى الْفَرْقِ لِأَنَّ الْعَمَلَ فَارِقٌ، وَأَمَّا الْمَفْتُوحَةُ، فَإِذَا حُفِّقَتْ، فَإِنَّهُ لَا يَبْطَلُ عَمَلُهَا، تَحْوِي عَلِمْتُ أَنْ زَيْدًا قَائِمٌ)، وَإِذَا رُفِعَ الْأَسْمُ بَعْدَهَا، كَانَ عَلَى إِضْمَارِ الْحَدِيثِ وَالثَّانِ، تَحْوِي

قَوْلُهُ:

(١) الطارق من الآية (٤).

في فتنة كسيوف الهند قد علموا *** أن هالك كُلٌّ من يخفي، ويُبتَعلُ^(١)

فالمراد: أن هالك لأن ضمير الشأن والحديث^(٢) يقتصر عَنْهُ بعده، وإنما لم يُبَطل عَمَلُ التفتوحَةِ كُلًا بَطْلَ عَمَلُ المكسورة مع (أن) لفظهما قد نَفَضَ - أيضًا - لأن (أن) التفتوحَةَ أَشَدُ ظلَّاً لِمَا بَعْدَهَا مِنَ المكسورة، وَذَلِكَ أَنَّهَا تَفْتَضِي مَا بَعْدَهَا مِنْ جمَيْنِ: إِقْسَاءُ العَامِلِ لِلْمُعْنَوِيِّ، وَالصَّلَةُ لِلْمُؤْضُولِ، وَالْمَوْضُولَةُ تَفْتَضِي مَا بَعْدَهَا مِنْ جِهَةَ وَاحِدَةٍ، فَافترقَ حَالُهُمَا، فَذَلِكَ كَانَ القُولُ يَأْنَ حُكْمَهُمَا وَاجْدَ تَسْحَاجًا.

ويقُعُ بعدها الفعل، فإذا كان ذلك، لِزَمْهَا العِوْضُ، وَذَلِكَ (السَّيْئُ وَسَوْفَ) في الواجب^(٣) و(لا) في النَّفَيِّ، نحو قوله: عَلِمْتُ أَنْ سَيَكُونُ زَيْدٌ، وأن سَوْفَ يَقُولُ زَيْدٌ، وأن لا يَقُولُ، كَانُهُمْ عَوْضُوهَا مِمَّا لَحِقَهَا مِنَ التَّحْفِيفِ وَإِلَيْهَا مَا لَمْ يَكُنْ يَلِيهَا، فإذا كان قَبْلَ (أن) فَعْلٌ عَيْرُ بِقِبِّيَّ نَحْوَ أَنْ يَكُونَ فَعْلٌ طَبْعٌ وَإِشْقَاقٌ، فَإِنَّهَا تَكُونُ التَّاصِبَةُ لِلْفَعْلِ الْمُسْتَقْبَلِ؛ لأن تلك الأفعال مُعْلَقٌ مَعْنَاهَا بِالْمُسْتَقْبَلِ، والتَّاصِبَةُ لِلْفَعْلِ تَفْتَضِي الإِسْقَبَالَ، فإن كان فعل علم وَيَقِين، نحو: (عَلِمْتُ)، و(تَحْقَقْتُ) وَشَهِيْدَهَا، فَإِنَّهَا تَكُونُ الْمُحْكَفَةَ مِنَ التَّقْيِيلَةِ، وَيَلْزَمُهَا العِوْضُ نحو: (عَلِمْتُ أَنْ سَيَقُولُ)، و(تَحْقَقْتُ أَنْ لَا يَدْهُبُ)، قال الله تعالى: «عَلِمْ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضِي»^(٤)، لأن المُحْكَفَةَ مِنَ التَّقْيِيلَةِ فِي التَّأكِيدِ كَالْمُنْقَلَّةِ، فَنَاسَبَ أَنْ يَكُونَ قَبْلَهَا فَعْلٌ يَدْلِلُ عَلَى الْلُّزُومِ وَالْقَبَاتِ، فإن كان قَبْلَهَا فَعْلٌ مِنْ أَفْعَالِ الظُّنُونِ وَالْجِسْبَانِ، نحو: (ظَنَّتُ)، و(حَسِبْتُ)، جَازَ فِيهِمَا الْأَمْرَانِ، نحو: (حَسِبْتُ أَنْ لَا تَخْرُجَ) بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالُ فِيهَا ظَرْفٌ مِنَ الْيَقِينِ وَظَرْفٌ مِنَ الشَّكِّ،

(١) الشعر للأعشى، وهو من البحر البسيط، موجود في ديوانه ص ٥٩. والكتاب ج ٢ ص ١٣٧. والمقتبس ج ٣، ص ٩.

(٢) ضمير الشأن أو الحديث هو الضمير الذي يكُون مرجعه مذكراً مفهوماً من السياق، ولا مرجع له، كقولك: إنه الحياة صعبة، أي: الحال والشأن، فإذا كان هذا الضمير مُؤنثًا، فإنه يسمى ضمير القصة، كقوله تعالى: «فَإِنَّهَا لَا تَغْنِي الْأَبْقَارُ» الحج من الآية (٤٦) أي: القصة.

(٣) المزمل من الآية (٤٠)

فَالرَّفْعُ بِاعْتِبَارِ الْيَقِينِ، وَالنَّصْبُ بِاعْتِبَارِ الشُّكُّ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «وَحَسِبُوا أَلَا يَكُونُ
فِتْنَةً»^(١)، بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ عَلَى مَا قُلْنَا، وَلَا يَكُونُ مَعَ السَّيْنِ وَسَوْفَ إِلَّا الْمُخَفَّفَةُ مِنَ
الْتَّقِيَّةِ، وَذَلِكَ مِنْ قَبْلِ أَنَّ النَّاصِبَةَ لِلْفِعْلِ تَضَرُّفَ الْفِعْلَ إِلَى الْمُسْتَقْبَلِ، وَالسَّيْنِ وَسَوْفَ
تَفْعَلَانِ ذَلِكَ، فَلَمْ يَجْمَعْ بَيْنَهُمَا كَتَّا لَا يَجْمَعَ بَيْنَ تَعْرِيفَيْنِ فِي اسْمٍ وَاجِدٍ، فَامْتَنَاعَ النَّصْبُ
مَعَ السَّيْنِ وَسَوْفَ، وَجَوَارَةً مَعَ (لَا) لَمْ يَكُنْ لِأَمْرٍ يَرْجِعُ إِلَيْهَا كَتَّا ظَلَّ هَذَا السَّائِلُ، بَلْ
كَانَ لِيَمَا ذَكَرْنَاهُ، فَأَغْرِفُهُ.

الْمَسْأَلَةُ الْعَاشرَةُ

قَالَ إِذَا كَانَتْ (إِنْ) يَعْنِي مَا التَّافِيَةُ، هَلْ يَجُوزُ إِغْنَالُهَا عَمَلَ (مَا) عَلَى الْلُّغَةِ الْجِيَازِيَّةِ
أَمْ لَا^(٢)؟ الجوابُ: (إِنْ) التَّافِيَةُ لَا عَمَلَ لَهَا، وَقَدْ جَاءَتْ مُعْتَلَةً، وَسَيِّبَوْيَهُ لَا يَرَى ذَلِكَ^(٣)
لِأَنَّهَا مُشَبَّهَةٌ بِ(مَا) وَإِغْنَالُ (مَا) فِي الْقِيَاسِ ضَعِيفٌ لِغَيْرِ الْإِخْتِصَاصِ بِالْأَسْنَاءِ، وَ(إِنْ)

(١) المائدة من الآية (٧١)

(٢) الصَّوَابُ أَنْ يُقَالُ: هَلْ يَجُوزُ... أَوْ لَا؟ وَذَلِكَ لِأَنْ (هَلْ) لِلتَّصْدِيقِ، وَهُوَ ادْرَاكُ النَّسْبَةِ، وَلِأَجْلِ ذَلِكِ
امْتَنَعَ الْعَطْفُ بَعْدَهَا بِ(أَمْ) الْمُتَّصِلَّةِ.

(٣) (إِنْ) التَّافِيَةُ أَجَازَ إِعْنَالُهَا إِعْمَالًا (لِمِنْ) الْكَسَانِيُّ، وَأَكْثَرُ الْكَوْفِيِّينَ، وَطَائِفَةً مِنَ الْبَصَرِيِّينَ، وَمِنْهُمْ
جَهُورُ الْبَصَرِيِّينَ، وَاحْتَلَفُ عَنْ سَيِّبَوْيَهِ وَالْمِيرَدِ، وَالصَّحِيحُ الْإِعْمَالُ، وَقَدْ سَمِعَ فِي الشِّرْ وَالنَّظَمِ، فَمِنَ
الشِّرِّ، قَوْلُهُمْ: إِنْ ذَلِكَ تَافِعَكَ وَلَا شَارِكَ، وَإِنْ أَحَدٌ خَيْرًا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِالْعَافِيَةِ، وَقَالُ أَعْرَابِيُّ: إِنْ قَائِمًا،
يُرِيدُ إِنْ أَنَّهَا قَائِمًا، وَجَعَلَ ابْنَ جَحِيْهِ مِنْ ذَلِكَ قِرَاءَةً سَعِيدِ بْنِ جَبِيرٍ: (إِنْ الَّذِينَ تَذَغُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ
عِنْبَادًا أَمْنَذَالَكُمْ) الْأَعْرَافُ مِنَ الْآيَةِ (١٩٤). وَالنَّظَمُ قُولُهُ:

إِنْ هُوَ مُسْتَوْلِيَا عَلَى أَحَدٍ ***

وقول الآخر:

إِنَّ النَّرَةَ مُهِمَّا بِالْقِضَاءِ حَيَاتِهِ *** وَلَكِنْ يَأْنِ يُنْعَى عَلَيْهِ فَيَخْدَلُ

وَبِهَذَا تَبَيَّنَ بِطَلَانُ قَوْلِ مِنْ خَصْصِ ذَلِكَ بِالضَّرُورَةِ، بِنَظَرِ تَوْضِيْحِ الْمَقَاصِدِ وَالْمَسَالِكِ بِشَرْحِ الْفَقِيْهِ ابْنِ
مَالِكِ جَاصِدٍ، ٥١٢، ٥١٣، تَالِيْفُ: أَبِي مُحَمَّدِ الْمَرَادِيِّ، تَعِ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ عَلَى سَلِيمَانَ، النَّاشرُ: دَارُ الْفَكْرِ
الْعَرَبِيِّ، الطَّبِيعَةُ: الْأُولَى، ١٤٢٨/٥٢٠٠٨.

كذلك غير مُنْصَّة، قال الله تعالى: «إِنْ كَانَتِ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً»^(١) و«إِنْ يَبْيَعُونَ إِلَّا أَلْقَنَ»^(٢) و قال تعالى: «إِنَّ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ»^(٣) وإذا كان إعمال ما ضعيفاً -مع أنها ظهر في النفي، ويدخل في خبرها الباء لتأكيد النفي- كان إلأ يعمل في (إن) أجدر، وهو مذهب سيبويه^(٤)، وذهب المبرد إلى جواز إعمالها قياساً على ما^(٥)

المسألة الحادية عشرة

إذا قلت: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ رَّيْدٍ، كَيْفَ تُخَبِّرُ عَنِ الْتَّاءِ فِي (مَرَرْتُ) وَعَنِ (رَّيْدٍ) وَعَنِ (الرَّجُلِ) بِالَّذِي وَبِالْأَلْفِ وَاللَّامِ؟ الجواب: إذا أخبرت عن التاء من قوله: (مررت بِرَجُلٍ رَّيْدٍ)، قلت: (الذِي مَرَرْتُ بِرَجُلٍ رَّيْدٍ أَنَا)، وبالألف واللام: (النَّارُ بِرَجُلٍ رَّيْدٍ أَنَا)، أَرْلَتْ ضَيْبَرَ الْمُتَكَلِّمَ، وَجَعَلْتَ مَكَانَةَ ضَيْبَرَ الْعَيْبَةِ، يَعُودُ إِلَى التَّوْصُولِ، وَاسْتَئْرَضَ الضَّيْبَرَ فِي الْفَعْلِ لِكُونِهِ مَرْفُوعاً، وَأَخْرَجْتَ تَاءَ الْمُتَكَلِّمَ إِلَى آخِرِ الْكَلَامِ، وَوَضَعْتَ مَكَانَةَ ضَيْبَرَ مُنْفَصِلاً لِيَعْدُرَ الْمُتَصَصِّلَ، وَجَعَلْتَ الْخَبَرَ عَنِ التَّوْصُولِ، فَإِنْ أَخْبَرْتَ عَنِ الرَّجُلِ، فَقَدْ إِخْتَلَفَ الْتَّحْوِيُّونَ فِي الْإِخْبَارِ عَنِ مِثْلِهِ، فَيَنْهَا مَنْ لَا يُجِيزُ الْإِخْبَارَ عَنِ الْمُبَدَّلِ مِنْهُ إِلَّا وَالْبَدَلُ مَعْهُ، كَمَا يُفْعَلُ فِي الشَّعْعِ، فَتَقُولُونَ: (الذِي مَرَرْتُ بِهِ رَجُلٌ رَّيْدٌ)، وبالألف واللام: (النَّارُ بِهِ أَنَا رَجُلٌ رَّيْدٌ)، تَجْعَلُ (الرَّجُل) خَبَرَهُ، ثُمَّ تُبَدِّلُ (رَيْدُهُ) مِنْهُ، كَمَا كَانَ فِي أَصْلِ الْمَسَأَةِ،

(١) يس من الآية (٤٩)

(٢) الأنعام من الآية (١١٦)

(٣) يوسف من الآية (٤٠)

(٤) سبق أن ذكرت أنه اختلف في النقل عن سيبويه، ولم أجده له نصاً في كتابه يفصح عن رأيه.

(٥) أنسح المبرد عن رأيه في المقتضب، فقال: «إِنَّ التَّكْسُورَةَ الْمُخَفَّفَةَ مِنَ الْقِيَلَةِ، فَإِذَا رَفِعْتَ مَا بَعْدَهَا لِرَمْكَ أَنْ تُدْخِلَ اللَّامَ عَلَى الْخَبَرِ، وَلَمْ يَجِدْ غَيْرَ ذَلِكَ لِأَنَّ لَفْظَهَا كَلْفَطُ الْأَيِّ فِي مَعْنَى مَا، وَإِذَا دَخَلَتِ الْلَّامُ، عَلِمَ أَنَّهَا الْمُوجَبَةُ لَا النَّافِيَةِ... وَعَلَى هَذَا قَوْلَهُ عَزَّ وَجَلَ: «إِنْ كُلُّ ثَقَبٍ لَّشَّا عَلَيْهَا خَابِطٌ» الطارق الآية (٤). «فَإِنْ كَانُوا يَتَّشَوَّلُونَ» فَإِنْ تَقْسِيَتْ بِهَا، لَمْ تَخْتَجِعْ إِلَى الْلَّامِ، إِلَّا أَنْ تُدْخِلَهَا تُوكِيدًا، كَمَا تَقُولُ: إِنْ رَيْدُهُ مُنْتَظَلٌ». المقتضب ج ٤ ص ٣٦٢.

وأَبْرَزَتِ الصَّمِيرَةُ لِأَنَّهُ جَرَى عَلَى عَيْنِهِ مِنْ هُوَ لَهُ، إِذَا الفِعْلُ لِلْمُتَكَلِّمِ، وَقَدْ جَرَى عَلَى الْلَّامِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُجِيزُ الْإِخْبَارَ عَنِ الْمُبْدَلِ مِنْهُ دُونَ الْبَدْلِ، فَتَقُولُ عَلَى هَذَا: (الَّذِي مَرَرْتُ بِهِ رَبِّنِي رَجُلٌ)، فَتَبَدِّلُ رَبِّنِي مِنَ الْإِنْسَمُ الْمُضَمِّرِ كَمَا كَانَ بَدِّلًا مِنْ مُظَهِّرِهِ، وَالْأَلْيَفُ وَالْلَّامُ: (الْتَّارُ بِهِ رَبِّنِي أَنَا رَجُلٌ)، وَأَرَاهُ جَائِزًا عَلَى قُبْحٍ، وَخَالَفَ الْمُضَمِّرُ لِأَنَّ الْمُضَمِّرَ لَا يُعْنِي، وَلَا يُعْنِي بِهِ، فَإِنْ أَخْبَرْتَ عَنْ (رَبِّنِي) بِالْمُسَأَلَةِ بِالَّذِي، قُلْتَ: (الَّذِي مَرَرْتُ بِرَجُلٍ بِهِ رَبِّنِي)، وَبِالْأَلْيَفِ وَالْلَّامِ: (الْتَّارُ أَنَا بِرَجُلٍ بِهِ رَبِّنِي أَنَا)، قَالَ التَّازِيُّ: وَهُوَ قَبِيْحٌ^(١)، وَمِنْ أَجَارِ ذَلِكَ، أَجَارٌ: (رَبِّنِي ضَرَبْتُ أَخْلَاقَ إِيَّاهُ)، وَبَرِّدْتُ أَنَّ الْبَدْلَ قَضْلَةً، وَكَتَأْ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ، فَإِذَا أَسْقَطْتَ، إِسْتَغْنَيْتَ الْكَلَامَ عَنْهُ، وَإِذَا كَانَ كَذِيلَكَ، فَلَوْ قُلْتَ: (الَّذِي مَرَرْتُ بِرَجُلٍ)، أَوْ (الْتَّارُ أَنَا بِرَجُلٍ)، لَكَانَ فَاسِدًا يَلْتَمِعُ الْصَّلَةُ عَنِ الْعَادِيَةِ، وَهُوَ جَائِزٌ عَلَى قُبْحِهِ، لِأَنَّ الْبَدْلَ مُلْتَبِسٌ بِالْمُبْدَلِ مِنْهُ كَالْمُسَأَلَةِ.

الْمُسَأَلَةُ التَّانِيَةُ عَشْرَةُ

إِذَا قِيلَ: أَخْرَجْتَ مَا أَنْتَ إِلَيْهِ التَّحْوُ^(٢)، هُلْ يَكُونُ كَلَامًا صَحِيحًا أَوْ لَا؟ وَالجَوابُ: هَذَا كَلَامٌ فِيهِ اضْطِرَابٌ، لَا يَكَادُ يَصِحُّ إِنْ أَنْعَمَ النَّظَرُ فِيهِ، وَإِنْ كَانَ ظَاهِرًا مُتَقْبَلًا، وَذَلِكَ لِأَمْرَيْنِ: أَحَدُهُمَا أَنَّ التَّحْوَ مَفْعُولٌ بِهِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مُحْتَاجٌ إِلَيْهِ، (وَأَفْعَلُ) لَا يُبَيِّنُ مِنَ الْمُفْعُولِ، لَا يُقَالُ: رَبِّنِي أَضْرَبَ مِنْ عَمِّرُو، وَهُوَ مَضْرُوبٌ، يَعْنِي: أَنَّهُ أَكْثَرُ احْتِمَالًا لِلضَّرِبِ، وَإِنَّمَا جَاءَ مِنْهُ الْفَاظُ بِسِيرَةِ مُتَأَوِّلٍ، تَحْوٌ قَوْلِهِمْ فِي التَّشْكِلِ: (أَشْغَلْتُ مِنْ ذَاتِ

(١) ينظر قول الماني في: الأصول في التحو ج ٤ ص ٥٠

(٢) لا أرى بِأَيْمَانِي فِي هَذَا التَّرْكِيبِ، وَلَا غَيْرَ عَلَيْهِ، وَقَدْ أَجَازَهُ أَبْنَ يَعْيَشَ شَرْطَ أَنْ تَزَادَ كَلِمَةُ (مُحْتَاج) أَوْ (مُضْطَرُّ) بَعْدَ قُولَهُ: (إِلَيْهِ)، وَأَرَى أَنْ شَبَهَ الْجَمِيلَةَ (إِلَيْهِ) مُتَعَلِّمٌ بِخَبِيرٍ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرَهُ: أَنْتَ مُضْطَرُّ إِلَيْهِ، أَوْ أَنْتَ مُحْتَاجٌ إِلَيْهِ، وَبِهَذَا يَسْقُطُ مَا اعْتَرَضَ بِهِ أَبْنَ يَعْيَشَ مِنْ أَنَّهُ لَابِدَ مِنْ جَمِيلَةَ بَعْدَ (مَا) تَكُونُ صَلَةً أَوْ صَفَةً، لِأَنَّ الْجَمِيلَةَ مُوْجَدَةٌ، وَهِيَ مَكَوْنَةٌ مِنَ الْمُبْدَأِ (أَنْتَ) وَشَبَهَ الْجَمِيلَةِ الْمُتَعَلِّمِ بِالْخَبِيرِ الْمَحْذُوفِ (إِلَيْهِ).

الثَّحِيْثِيْنِ)، وَ(أَرْهَى مِنْ دِيْكِ)، الْأَمْرُ الثَّانِي: أَنَّ (مَا) هَهُنَا لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ مَوْضِعَةً أَوْ مَوْضُوْفَةً، وَكَيْفَيْتَا كَانَ، فَلَا يَبْدُ مِنْ جُمْلَةٍ بَعْدَهَا يَكُونُ صَلَةً أَوْ صَفَةً، وَلَيْسَ بَعْدَهَا هَاهُنَا جُمْلَةً، فَإِنْ زِدْتُ فِي الْمَسْأَلَةِ، وَقُلْتَ: أَخْرُجْ مَا أَنْتَ إِلَيْهِ مُحْتَاجٌ أَوْ مُضْطَرٌ، صَحَّ مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ الْأُولَى.

الْمَسْأَلَةُ التَّالِيَّةُ عَشْرَةً

(لَيْسَ) مَا وَرَزَنَهَا؟ وَلَمْ اخْتَصَّ بِلْفَظِ الْمَاضِيِّ الْجَوَابُ: (لَيْسَ) فَعْلٌ عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَدْهُبِ، وَوَرَزَنَهُ فِي الْأَصْلِ (فَعَلَ) بِيَكْسِرِ الْعَيْنِ، وَذَلِكَ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ (فَعَلَ) بِيَفْتَحِ الْعَيْنِ أَوْ (فَعَلَ) بِيَكْسِرِ الْعَيْنِ أَوْ (فَعَلَ) بِيَضْمَنِ الْعَيْنِ، وَلَيْسَ فِي الْأَفْعَالِ (فَعَلَ) سَاكِنَ الْعَيْنِ، فَأَمَّا قَوْلُهُ:

فَإِنْ أَهْجَهُ يَضْجَرُ كَمَا ضَجَرَ بَازِلٌ *** (٣)

(١) يضرب هذا المثل لكثير الانشغال، ومورده: أَنَّ امْرَأَةً مِنْ بَنِي ثَيْمَ اللَّهِ بْنِ ثَعْلَبَةَ، كَانَتْ تَبِعُ السَّمَنَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَأَنْتَاهَا حَوَّاَتْ بْنُ جُبَيْرَ الْأَنْصَارِيَّ يَبْتَاعُ مِنْهَا سَمَنًا، فَلَمْ يَرَعْ إِذَا هَذَا أَحَدًا، وَسَأَوْمَهَا فَحَلَّتْ يَخْيَا، فَنَظَرَ إِلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: أَمْسَكِيهِ حَقِّي أَنْظِرْ إِلَى غَيْرِهِ، فَقَالَتْ: حُلْ يَخْيَا أَخْرِي، فَفَعَلَ، فَنَظَرَ إِلَيْهِ فَقَالَ: أَرِيدُ غَيْرَ هَذَا، فَأَمْسَكَهُ، فَفَعَلَتْ، فَلَمَّا شَعَّلَ يَدَيْهَا، سَأَوَرَهَا، فَلَمْ تَقْبِرْ عَلَى دَفْعَيْهِ حَتَّى قَضَى مَا أَرَادَ وَهَرَبَ، يَنْظَرُ: مُجَمِّعُ الْأَمْثَالِ جَاْصِـ٢٧٦.

(٢) ينظر المثل في: المستقصي في أمثال العرب جاـصـ١٥١، تأليف: أبي القاسم محمود بن عمرو الزمخشري، دار النشر: دار الكتب العلمية- بيروت.

(٢) هذا البيت من البحر الطويل، وهو للأخطل التغلبي من قصيدة يهجو فيها كعب بْنُ جعيل، وعجزة:

*** مِنَ الْأَدْمَ دَبَرَتْ صَفْحَتَاهُ وَغَارِبَةُ

وهو موجود في: المنصف لابن جقي صـ٢١، تأليف: أبي الفتح عثمان بن جقي، دار النشر: دار إحياء التراث القديم، الطبعة: الأولى: ١٣٧٣هـ/١٩٥٤م، والإنصاف في مسائل الخلاف جـاـصـ١٠١، تأليف: أبي البركات الأنباري، دار النشر: المكتبة العصرية، الطبعة الأولى: ١٤٤٤هـ/٢٠٠٣م، وشرح المفصل جـاـصـ٣٩١.

وَإِنَّمَا حُفِّقَ عَلَى حَدَّ قَوْلِهِمْ: كَنْفٌ، وَكَيْفٌ، وَأَمَا قَوْلُهُ:

(٤) وَمَا كُلُّ سَاعٍ (١) وَلُو سَلْفٌ صَفْقَةٌ ***

فَأَصْلُهُ: (سَلْفٌ) بِفَتْحِ الْلَّامِ، لِكِتَهُ أَسْكَنَ ضَرُورَةً، فَالإِسْكَانُ فِي الْمُكْسُورَةِ لِغَةً، وَفِي التَّفْتُوْحَةِ ضَرُورَةً، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (لَيْسَ) فَعَلَ بِالْفَتْحِ، إِذَا لَوْ كَانَ كَذَلِكَ، لَبَقَى عَلَى حَالِهِ، وَأَنْقَلَبَ أَلْفَاهُ، لِأَنَّ التَّفْتُوْحَ لَا يَجُوزُ تَسْكِينَهُ لِحَقِّيَّهُ، أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ لَا يَقُولُونَ فِي تَحْوِي (قَلْمَ): (قَلْمُ)، كَمَا قَالُوا فِي (كَيْفٌ): (كَنْفُ)، وَلَا يَكُونُ (فَعَلُ) أَيْضًا، لِأَنَّ دَلِيلَكَ لَمْ يَأْتِ مِمَّا عَيْنَهُ أَزْلَامَهُ يَأْتِ لِمَا يَلْزَمُ مِنْ اِنْقِلَابِ الْيَاءِ فِي الْمُضَارِعِ وَأَوْلَى إِذَا كَانَ كَذَلِكَ، تَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ عَلَى زَيْنَهُ (فَعَلُ) بِيَسْرِ الْعَيْنِ عَلَى حَدَّ صَيْدِ الْبَعِيرِ (٢)، وَالْقِيَاسُ أَنْ يُقْلِبَ يَأْوِهُ أَلْفَاهُ لِتَحْرِرُ كَهَا وَانْقِتَاحُ مَا قَبَّلَهَا عَلَى حَدَّ هَابَ (الْأَسْ) لِكِتَهُمْ قَدَّمُوا فِيهِ عَدَمَ التَّصْرِفِ لِيُشَهِّدَ بِالْحَرْفِ الْقَانِي وَهُوَ (مَا)، وَقَبِيلَ يَعْصِيَهُ مَا لَيْسَ لَهُ فِي الْأَصْلِ وَهُوَ التَّقْيِيُّ، فَجَمِدَ لَدَلِيلِكَ، وَلَمْ يَأْتِ مِنْهُ مُضَارِعٌ، وَمَعْنَاهُ نَفِيَ مَا فِي الْحَالِ، كَمَا أَنَّ (مَا) كَذَلِكَ، وَإِنَّمَا حَصُّوا هَذَا التَّعْنِي بِلِفْظِ الْمَاضِي دُونَ الْمُضَارِعِ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَأْرِدُوا مَنْعَ تَصْرِفِهِ لِلْعُلَلِ الْمَذْكُورَةِ، قَصْرُهُ عَلَى لِفْظِ الْمَاضِي، وَلَمْ يَأْتُوا بِلِفْظِ الْمُضَارِعِ؛ لِأَنَّ دَلِيلَكَ مِنْ دَلَائِلِ التَّصْرِفِ، فَنَكِبُوا عَنْهُ، وَتَطَبِّرُهُ فِعْلُ التَّعْجُبِ، وَ(عَسَى)، وَ(يَعْمَلُ) لَمْ يَأْرِدْ فِيهِ التَّصْرِفِ، قَصْرُهُ عَلَى لِفْظِ الْمَاضِي، فَأَغْرِفُهُ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(١) هكذا أثبَتَ فِي المخطوطةِ، وَأَرَاهُ سَهْوًا يُكْسِرُ الْبَيْتَ، فَالْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ، وَالْمُثَبَّتُ فِي كُتُبِ التِّرَاثِ مَكَانٌ (سَاعٌ) قَوْلُهُ: (مُبْتَأِعٌ)، وَفِي بَعْضِ الْرَوَايَاتِ (مَغْبُونٌ)، وَبِهَا يَسْتَقِيمُ الْبَيْتُ عَرَوْضِيًّا.

(٢) الْبَيْتُ مِنَ الْبَحْرِ الْطَوِيلِ، وَهُوَ لِلْأَخْطَلِ التَّعْلِيِّ، وَالْبَيْتُ كَامِلًا بِرَوَايَتِهِ الصَّحِيحَةِ:

وَمَا كُلُّ مُبْتَأِعٍ وَلُو سَلْفٌ صَفْقَةٌ *** بِرَاجِعِ مَا قَدْ قَالَهُ بِرَدَادٍ

وَالْبَيْتُ مَوْجُودٌ فِي: شَرْحِ المَفْصِلِ لَابْنِ يَعْيَشِ ج٤/ص٣٦، وَالْمَنْصُفُ لَابْنِ جَنْبِي ص١، وَشَرْحِ شَافِيَةِ ابنِ الْحَاجِبِ ص٣٦، تَالِيفُ الرَّضِيِّ، تَحْ: ثَلَةُ مِنَ الْأَسَانِدَةِ، دَارُ النُّشْرِ: دَارُ الْكِتَبِ الْعُلُومِيَّةِ - بَيْرُوتُ، ١٩٧٥/٥١٣٩٥ م.

(٣) صَادَ الْبَعِيرُ بِصَادٍ، كَمَا قَالُوا: عَارِ بَصَرَةُ بَعَارٌ، وَلِغَةُ أَهْلِ الْحِجَازِ: صَيْدَ الْبَعِيرِ، أَيْ: مَالَ إِلَى جَانِبِ خَلْقَهُ، ثُمَّ سُكِّنَتْ عَيْنُ الْفَعْلِ لِلتَّخْفِيفِ، فَصَارَ (صَيْدَ). يَنْظُرُ: التَّعْلِيقَ عَلَى كِتَابِ سِبِّوْبِهِ بِتَصْرِفِ ج٤/ص٤٦، تَالِيفُ: أَبِي عَلِيِّ الْفَارَسِيِّ، تَحْ: د. عَوْضُ الْقَوْزِيِّ، الطَّبْعَةُ: الْأُولَى، ١٩٩٠/٥١٤١٠.

ثُبَّتُ المَصَادِرِ وَالْمَرَاجِعُ

* القرآن الكريم.

- ١) ارتشاف الضرب من لسان العرب، تأليف: أبي حيان الأندلسي، تج: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبدالتواب، دار النشر: مكتبة الحانجي بالقاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ/١٩٩٨ م.
- ٢) الأصول في النحو، تأليف: أبي بكر محمد بن السري، المعروف بابن السراج، تج: عبدالحسين الفتلي، دار النشر: مؤسسة الرسالة، لبنان-بيروت.
- ٣) إنباه الرواة على أنباء النحاة، تأليف: علي بن يوسف الققسطي، تج: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي-القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٨٢ هـ/١٩٦٠ م.
- ٤) الإنصاف في مسائل الخلاف، تأليف: أبي البركات الأنباري، دار النشر: المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ هـ/٢٠٠٣ م.
- ٥) بغية الوعاء، تأليف: عبدالرحمن السيوطي، تج: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار النشر: دار الكتب العصرية-لبنان.
- ٦) تاريخ ابن الوردي، تأليف: ابن الوردي المعري، دار النشر: دار الكتب العلمية-بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ/١٩٩٦ م.
- ٧) تاريخ الأدب العربي، تأليف: كارل برووكمان، نقله إلى العربية: د. رمضان عبدالتواب، دار النشر: دار المعارف-مصر، الطبعة: الثالثة.
- ٨) التذليل والتمكيل في شرح كتاب التسهيل، تأليف: أبي حيان الأندلسي، تج: د. حسن هنداوي، دار النشر: دار القلم-دمشق، الطبعة: الأولى.
- ٩) التعليقة على كتاب سيبويه، تأليف: أبي علي الفارسي، تج: د. عوض القوزي، الطبعة: الأولى، ١٤١٠ هـ/١٩٩٠ م.
- ١٠) تمهيد القواعد بشرح تسهيل القوائد، تأليف: محمد بن يوسف المعروف بناظر الجيش، تج: أ.د. علي محمد فاخر وآخرون، دار النشر: القاهرة-مصر، الطبعة الأولى: ١٤٢٨ هـ.

(١١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تأليف: أبي محمد المرادي، تج: عبدالرحمن علي سليمان، الناشر: دار الفكر العربي، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨/٥١٤٤٨ م.

(١٢) جامع الدروس العربية، المؤلف: مصطفى بن محمد سليم الغلايبي (المتوفى: ١٣٦٤هـ)، دار النشر: المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، الطبعة: الشامنة والعشرون، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣ م

(١٣) الخصائص، تأليف: ابن جنّي، دار النشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة.

(١٤) التّرُّ المصنون، تأليف: أحمد بن يوسف، المعروف بالسّين الحلي، تج: د.أحمد الخراط، دار النشر: دار القلم، دمشق.

(١٥) سر صناعة الإعراب، تأليف: أبي الفتح عثمان بن جنّي، دار النشر: دار الكتب العلمية-بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ/٢٠٠٣ م.

(١٦) شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تأليف: شهاب الدين ابن العماد، تج: عبدالقادر الأرنؤوط، ومحمود الأرنؤوط، دار النشر: دار ابن كثير-سوريا، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ/١٩٩٢ م.

(١٧) شرح ابن عقيل، تأليف: عبدالله بن عبدالرحمن العقيل، تج: الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد، دار النشر: دار التراث-القاهرة، الطبعة: العشرون ١٤٠٠هـ/١٩٨٠ م.

(١٨) شرح الجمل لابن عصفور، تج: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية-بيروت.

(١٩) شرح المفصل لابن يعيش، تأليف: يعيش بن علي الموصلي، تقديم: د.إميل بديع يعقوب، دار النشر: دار الكتب العلمية-بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٤٢هـ/٢٠٠١ م.

(٢٠) شرح شافية ابن الحاجب، تأليف: الرضي، تج: ثلاثة من الأساتذة، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ١٩٧٥/٥١٣٩٥ م.

(٢١) طبقات الشافعية، تأليف: ابن كثير الدمشقي، تج: أنور الباز، دار النشر: دار الوفاء - مصر، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٤.

(٢٢) طبقات الشافعية، تأليف: أبو بكر أحمد بن محمد ابن قاضي شهبة، تعليق: الحافظ عبدالعليم خان، دار النشر: عالم الكتب-بيروت، الطبعة: السادسة عشرة، صيدا.

(٢٣) طبقات الشافعية، تأليف: تاج الدين السبكي، تصحيف: د. عبدالفتاح الحلو، و د. محمود الطناحي، دار النشر: دار إحياء الكتب العربية- مصر.

(٢٤) عمدة الكتاب، تأليف: أبي جعفر التحاوس، تصحيف: بسام عبدالوهاب الجابي، دار النشر: دار ابن حزم، الطبعة: الأولى ١٤٢٥ هـ - م ٤٠٠٤.

(٢٥) الكتاب، تأليف: أبي بشر عمرو بن عثمان، تصحيف: عبدالسلام هارون، دار النشر: مكتبة الحاخاني- القاهرة، الطبعة: الثالثة، سنة النشر: ١٤٠٨/١٩٨٨ م.

(٢٦) لسان الميزان، تأليف: ابن حجر العسقلاني، تصحيف: دائرة المعارف النظامية الهند، دار النشر: مؤسسة الأعلى للمطبوعات- بيروت، الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٤٠٦ هـ - م ١٩٨٦.

(٢٧) مجمع الأمثال، تأليف: أبي الفضل محمد بن إبراهيم الميداني، تصحيف: محمد محبي الدين عبدالحميد، دار النشر: دار المعرفة- بيروت، لبنان.

(٢٨) المختصر في أخبار البشر، تأليف: أبي الفداء عماد الدين ابن شاهنشاه، دار النشر: المطبعة الحسينية- مصر، الطبعة: الأولى.

(٢٩) المستقصي في أمثال العرب، تأليف: أبي القاسم محمد بن عمرو الزمخشري، دار النشر: دار الكتب العلمية- بيروت.

(٣٠) معجم الأدباء لأبي عبدالله ياقوت الحموي، دار النشر: دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة: الأولى. سنة النشر: ١٤١١ هـ - م ١٩٩١.

(٣١) معجم المؤلفين، تأليف: عمر رضا كحال، دار النشر: مكتبة المتن- بيروت.

(٣٢) المقتضب، تأليف: أبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تصحيف: محمد عبدالحاليق عضيصة، دار النشر: عالم الكتب- بيروت.

(٣٣) مغنى الليب تصحيف: مازن المبارك، دار النشر: دار الفكر- دمشق، الطبعة: السادسة، م ١٩٨٥.

٣٤) المنصف لابن جني، تأليف: أبي الفتح عثمان بن جني، دار النشر: دار إحياء التراث القديم، الطبعة: الأولى: ١٣٧٣ هـ / ١٩٥٤ م.

٣٥) نشأة النحو و تاريخ أشهر النحاة ص ٧٩، ٨٠. تأليف: علي الطنطاوي.

٣٦) هداية العارفين في أسماء المؤلفين وأثار المصنفين، تأليف: أبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني، دار النشر: دار الكتاب العربي بيروت. الطبعة: الرابعة. سنة النشر: ١٤٠٥ هـ.

٣٧) وفيات الأعيان، تأليف: ابن خلگان، تحرير: إحسان عباس، دار النشر: صادر- بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٤ م.



العنوان: ١٢ شارع المدينة المنورة، حي المين، أبو العز، المهندسين، القاهرة، مصر
المراسلات البريدية: ص.ب.٢٨، النفيج، ٢٠٢٠٠ - ٢٠٢٢٢٢٢٢٢٥
الموافق: ٢٠٢٢٢٢٢٢٢٥ - ٢٠٢٠٠ - ٢٠٢٠٠
الموقع الإلكتروني: www.malecso.org
صفحة التواصل الاجتماعي: www.facebook.com/IARMSS
تويتر: www.twitter.com/IARMSS



أجوبة على مسائل نحوية

ابن يعيش الموصلي (ت ٦٤٣هـ)

بين دفعي هذه المخطوطة ثلاثة عشر سؤالاً نحوياً وصرفياً، هذه الأسئلة أثارها ابن الشيرازي، (المعروف بالحافظ أبي نصر الدمشقي) على العلامة ابن يعيش الحلبي، وقد بسط ابن يعيش أجوبته، وفضلها أياماً تفصيل، فلم يترك لسائله تساولاً.

غلب على هذه الأسئلة جانب التحو، فكان لها التصييب الأولى، وكانت هناك مسائلان صرفيتان: إحداهما: تتعلق بصلة منع بعض الألفاظ التصغير كـ(عند، ويسى، وكل)، والثانية: تتعلق بوزن (اللَّيْس)، وسائل المسائل تدور في فلك التحو، ولب مسائله.

